البر و الاحسان

مجلة تعنى بالعمل الخيري تصدرها رابطة المبرات العراقية

الاخذ بيد المعوقين.. أفكار بسيطة لإعادة تأهيلهم الى الحياة ثانية

العدد الثامن / 1/05/2010

هل تحب عمل الخير؟

هل تسعى لتقدم شيئا، ولو قليلا، لأهلك في العراق؟

هل تجد في نفسك الكفاءة والرغبة لمساعدة الناس؟
تبرع لنا ببعض وقتك الإضافي..
ولا تنس أن أهلك في العراق بأمس الحاجة إليك..
تطوع للعمل مع رابطة المبرات العراقية، وذلك من اجل
خدمة ومساعدة وتطوير
المبرات والجمعيات الخيرية في العراق
نحن بحاجة لك ولمهاراتك وفي المجالات كافة

اتصل بنا ولا تتردد، وكن على ثقة بأننا قادرون على وضع
جهودك الطيبة في مواضعها أينما كنت
بوسعك الاتصال الآن عبر:

Tel:0208 452 5244 Fax: 0208 452 5388

news@iraqicharities.org

Unit2C, 2nd Floor, 289 Cricklewood Broad–
way, London, NW2 6NX

البر والاحسان
مجلة تعنى بالعمل الخيري

الناشر:
عبد الصاحب الشاكري

تصدر عن:
رابطة المبرات العراقية

رئيس التحرير:
محمد علي الكاتب

الاخراج والتصميم :
قسم الاعلام

المكتب الرئيس: لندن
Unit 2C, 2nd Floor 289
Criclewood Broadway
London, NW2 6NX, UK

Tel:
+44 (0) 20 8452 5244
Fax:
+44 (0) 20 8452 5388

news@iraqicharities.org
www.iraqicharities.org
مكتب بغداد:
وليد عبد الأمير علوان
wldalwan@yahoo.com

محتويات العدد

رابطة المبرات العراقية في ضيافة المكفوفين	7
الجزء الرابع: برنامج مكافحة الفساد في المنظمات غير الحكومية	15
نظرة على مستقبل العمل الإنساني	27
دعوا الماء يصل إلى الفقراء وليتحمل القطاع الخاص مسؤولية هذه المهمة	32
رئيس رابطة المبرات العراقية يتفقد عددا من المبرات العراقية في بغداد	38
الاخذ بيد المعوقين.. أفكار بسيطة لإعادة تأهيلهم الى الحياة ثانية	42
الامور الاساسية التي ينبغي على أمناء الجمعيات الاطلاع عليها ومعرفتها	48
لا احد يشعر بهن.. أمهات الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة يدفعن الثمن..!!	54

بشرى بإصدار قانون المنظمات غير الحكومية ولكن . . . !!! أولاً دور قطاع التطوع والمتطوعين

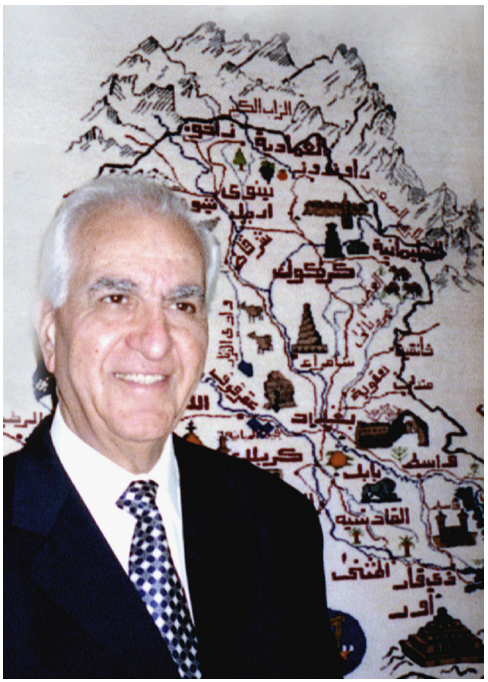

لقي إصدار قانون منظمات المجتمع المدني في العراق (بعد أن صوت عليه مجلس النواب العراقي في الخامس والعشرين من كانون الثاني هذا العام) ترحابا وارتياحا من قبل المنظمات غير الحكومية والناشطين فيها.

تضمن القانون بصيغته المعدلة مزايا إيجابية عديدة تجاوزت العديد من النقاط السلبية في مسودة القانون التي طرحتها وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني في بداية العام 2009 والتي وصفت بأنها مسودة غير مناسبة حينها كونها تفرض هيمنة الحكومة على المنظمات الأهلية وتقيد عملها وتفقدها الحد الأدنى من الإستقلالية، وكذلك احتوائها على عقوبات شديدة وصارمة تجاه ما يفترض أنها مخالفات مدنية إن وجدت فضلاً عن عدم وجود أي دعم من الدولة لهذا القطاع، وقد تصدت رابطة المبرات العراقية لهذا الموضوع المهم بمختلف أبعاده من خلال رسائل الرابطة وأبدت ملاحظاتها لتعديل المسودة بما يضمن إيجاد قانون يكون انطلاقة لولادة ونمو قطاع المنظمات غير الحكومية أو ما أطلقنا عليه قطاع البعد الثالث في الإقتصاد الذي يحمل قيم ومواصفات عمل تعود بالنفع الإقتصادي والإجتماعي والإنساني والبيئي على العراق وأهله، والحمد لله فقد وصلت رسالة التعديل للمسؤلين وتضمنت النسخة المعدلة العديد من النقاط الجيده منها:

1. القانون يتيح للمنظمات الحصول على التمويل دون موافقة الحكومة المسبقة.
2. سهولة ووضوح إجراءات التسجيل، كما أن الإجازة التي تحصل عليها المنظمة في ضوء القانون تسري بدون تحديد مدة لها.
3. إلغاء العقوبات الصارمة والشديدة من القانون.
4. النص على حق المنظمات في التشبيك وإقامة علاقات وشراكات وتعاون مع المنظمات الدولية دون موافقة مسبقة من الحكومة.
5. النص علي أحقية الأشخاص الأجانب الدخول في تشكيل منظمات محلية بحيث لا يتجاوز عددهم 25% من مجموع كوادر المنظمة.
6. حق المنظمة بتملك الأراضي والمباني دون موافقة مسبقة.
7. حق المنظمة المحلية بفتح فروع لها خارج العراق.
8. تعفى المنظمة ذات النفع العام من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والتعريفات والرسوم الجمركية وضرائب المبيعات.

إذن هي البشرى لنا ولكل الداعمين والعاملين في هذا القطاع الخدماتي ، وهي خطوة كبيرة في الإتجاه الصحيح لتطوير قطاع المنظمات غيرالحكومية في العراق، ونراها رمزاً ونموذجا للحراك الإجتماعي والشعبي والسياسي الإيجابي الذي أثمر هذا القانون بتظافر وتعاون الجميع.

إن صدور هذا القانون هو البداية والإنطلاقة التي تحتاج إلى متابعة ورعاية ودعم لتلافي أية سلبيات محتملة في التطبيق ومعالجتها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى تعزيز هذا القانون بقوانين أخرى مكملة وداعمة له تصب في مجرى منفعته.

ولكن..

أين موقع قطاع التطوع والمتطوعين في هذا القانون، فكما هو معلوم إن قطاع المنظمات الأهلية هو قطاع التطوع والمتطوعين وقد أغفل القانون أية إشارة لهما فما هي الأحكام والمواصفات التي سيعمل بها في هذا الإطار؟؟؟.

لابد أن تتولى جهة قانونية دراسة هذا الموضوع ووضع قواعد عمله واقتراح مسودة القانون الذي تحكمه، مروراً بباقي المراحل التقيمية والإستفتائية للوصول إلى تشريع يقر في البرلمان بنفس الخطوات التي مر بها قانون المنظمات غير الحكومية وأن يكون الهدف منه دعم كادر العمل في هذا القطاع، وتوضيح حقوقهم وواجباتهم، وقد تطرقت رسالة الرابطة 50 لهذا الموضوع ولخصت النقاط الواجب

أن يتضمنها القانون بحدوده الدنيا بالآتي:
أولاً: وضع ضوابط لطرق استقدام المتطوعين وتشجيعهم على التطوع، إذ ينبغي أن يكون هناك حد أدنى من المعايير التي تعمل المنظمات على ضوئها في استقدام المتطوعين، كضمان تكافؤ الفرص، وتوضيح المؤهلات المطلوبة من عدمها في إعلان طلب المتطوعين، وتوصيف العمل المطلوب منهم، وتوضيح إن كان هناك أي تدريب سيحتاج إليه المتطوع.
ثانياً: تنظيم علاقة الشغل بين المنظمة والمتطوع، ويكون من خلال صيغة إتفاق بين الطرفين تتضمن بحدودها الدنيا ساعات وأوقات العمل، ومهام وواجبات المتطوع، وحقوق المتطوع كأيام الإجازة السنوية والعطل، والمصاريف التي تدفعها المنظمة للمتطوع كبديل لمصاريف تنقله من وإلى مقر المنظمة وأية مصاريف أخرى يتم تعويضه عنها، والأجرة إن كان المتطوع يعمل بأجرة رمزية أو أجرة الحد الأدنى (الأجرة لا تبطل الأجر)، مدة الإشعار الدنيا لكلا الطرفين في حالة رغبة أي منهما إنهاء العلاقة التطوعية.
ثالثاً: المساعدات والضرائب، ينبغي أن يُصار إلى توضيح تأثير انضمام المتطوع للعمل في المنظمة على الضرائب التي يدفعها أو المساعدات التي يتلقاها من الدولة قبل انضمامه في العمل التطوعي، وبطبيعة الحال فإن تلقي المتطوع لأموال كبديل عن مصاريفه لاينبغي أن يترتب عليها دفع الضرائب لكن الأمر سيختلف إن كان يتلقى أجرة الحد الأدنى أو أجرة رمزية، وينبغي أن يكون هناك نوع من التخفيض في الضرائب المفروضة عليه نظراً للعمل الإنساني الذي يقوم به المتطوع.
ونفس الشئ ينطبق على المساعدات المالية التي ربما كان المتطوع يتلقاها من الدولة، كالمساعدة للعاطلين أو الباحثين عن العمل، والمقعدين وما إلى ذلك، فإن كان تطوعه من دون أجر ويقتصر تعويضه على المصاريف التي يتحملها ووجبات الغذاء التي يتلقاها أثناء عمله التطوعي فيفترض أن لايكون ذلك مؤثراً على أية أنواع من المساعدات والحقوق التي يتلقاها من الدولة، لكن الأمر سيختلف بطبيعة الحال في حال تلقيه نوعاً من الأجر، وينبغي أن يُراعى أيضاً العمل الإنساني الذي يقوم به وأن لاتتأثر تلك المساعدات بشكل يؤثر على المتطوع ويجعل ذلك التغيير حجر عثرة أمام قيامه في العمل الإنساني بكل إخلاص.

رابعاً: إجراءات السلامة والأمان، ينبغي أن يشار إلى إن على المنظمات واجب الرعاية تجاه المتطوعين، هذا يعني إن هناك خطوات يجب أن تتخذها المنظمة للتقليل من احتمالية تعرض المتطوعين لمختلف أنواع الأخطار، كتزويدهم بمعلومات كافية عن المحيط الذي يعملون فيه، توفير التدريب اللازم الذي يجنبهم المخاطر، تزويدهم بالمعدات والملابس المناسبة لتأدية العمل، توفير غطاء التأمين الذي تعتمده المنظمة ليشمل المتطوعين لديها أيضاً.

بالنسبة للمتطوعين الذين يعملون بشكل مباشر لرعاية شرائح المستضعفين لابد من ضمان سلامتهم والتي قد تكون عرضة للإستغلال والإساءة، كالأطفال وذوي الإعاقة، فينبغي إتخاذ خطوات إضافية، منها أخذ معلومات كافية عن المتطوعين الذين سيتعاملون مع هذه الشريحة، كعنوان سكنهم ويفضل أن يتم التأكد من سجلات الشرطة عن خلوهم مما قد يثير الشبهات.

التأكيد على الحفاظ على سرية وخصوصية أية معلومات تجمع عن المتطوع ضمن المنظمة التي تطوع فيها، أيضاً توفير التدريب للمتطوعين عن كيفية التعامل مع شرائح المستضعفين، توفير الرقابة المطلوبة عبر تواجد أكثر من شخص أثناء تقديم الخدمة.

توفير آلية تضمن وجود قنوات للمتطوعين وكل ذو علاقة مع عمل المتطوعين لتقديم الشكاوي، أو التوصيات، أو الشكر، عبر صندوق أو عبر البريد الإلكتروني أو رقم تلفون يخصص لهذا الغرض.

خامساً: حماية المعلومات والبيانات الخاصة بالمتطوعين، ينبغي الإشارة أنه على المنظمات مسؤولية قانونية وأخلاقية تتعلق بجمع وخزن وإستخدام البيانات الخاصة بالمتطوعين، وكمبادئ عامة ينبغي أن يتم التعامل بقدر من العدالة والموضوعية في هذا الإطار، وأن يتم الحصول عليها لغرض وهدف محدد، وبشكل قانوني ومن دون زيادة أو مبالغة في طلب التفاصيل التي لاتتعلق بالغرض الذي جمعت له، وأن يلتزم المتطوع الدقة في تزويد هذه البيانات، وعلى المنظمة إتخاذ الخطوات والتدابير اللازمة لحماية بيانات المتطوعين من التسرب إلى جهات أو أفراد آخرين، وكذا تجنب حفظها لدى المنظمة بعد انتفاء الحاجة إليها.

سادساً: حقوق الطبع والملكية الفكرية، ينبغي التوضيح أن الملكية الفكرية وحقوق الطبع تعود للشخص الذي أنتج العمل، لكن بالنسبة للمتطوع ذو الإنتاج الفكري

الذي يعمل ضمن منظمة مجتمع مدني ينبغي أن يصار إلى اتفاق بين الطرفين منذ البداية عن صاحب الحقوق، وعلى المنظمة أن تسأل المتطوع أن ينقل لها حقوق الطبع أو أن تأخذ رخصة المتطوع باستخدام الإنتاج بحدود معينة يتفق عليها معه، أو أن يشترك الطرفين، أي المتطوع والمنظمة التي تطوع للعمل فيها بصلاحية متساوية في النشر والإنتفاع بالعمل، المهم أن يصار إلى اتفاق منذ البداية بين الطرفين حول هذه المسالة.

سابعاً:

أ: لابد من تقييم أعمال وإنجازات المتطوعين على اختلاف مستوياتهم وأدائهم من قبل المنظمات المنتمين لها ووجهاء المناطق والمسؤولين وكل من له شأن واهتمام بشؤون المجتمع.

ب: كما لابد من وضع آليات وضوابط من تسرب العابثين بأمن البلاد وأموال العباد والإساءة إلى المنظمات المنتمية لها وتقدم ورقي القطاع الثالث المعول عليه في إبراز القيم الإنسانية العريقه لعراقنا الحبيب.

إن مئات الآلاف من المنظمات سوف تولد وتظهر للوجود في عراقنا الحبيب إن شاء الله تعالى في السنوات والعقود المقبلة، وسيعمل في فلكها ملايين المتطوعين من أبناء شعبنا الغالي، لذلك من الأهمية بمكان أن يركز على تحديد الحقوق والواجبات منذ البداية، وما ورد أعلاه هو حاجة ماسة جداً، وفي حدودها الدنيا أيضاً، والأمر يحتاج إلى مجلد كامل يوضح أحكام التطوع والمتطوعين في القانون نتركه لأصحاب الشأن في ذلك. وكلنا أمل أن يأخذ هذا الموضوع الإهتمام الذي يستحق وأن يكون العراق سباقاً في هذا الإطار، إذ لايوجد نظيرٌ له في محيطه الإقليمي.

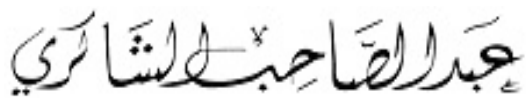

رابطة المبرات العراقية في ضيافة المكفوفين

وليد عبد الأمير

قد تكون مشاهدة منظر أحد المكفوفين وهو يجتاز الشارع بمساعدة أحد، هي من المناظر المألوفة , أما أذا شاهدنا كفيفاً تداعب أنامله أزرار ألحاسوب , بمهارة يحسدها عليه من تمتعوا بنعمة البصر , فأن ذلك يحتاج ألى وقفة .

لعل حضور دورة تعليمية خاصة بألحاسوب , جميع ألمشرفين وألمدربين وألمشاركين فيها , هم من ألمكفوفين، هو بألتأكيد حدث غير أعتيادي يستحق ألتوثيق, هذا ما حصل بألضبط لنا في تجمع ألمعوقين في ألعراق يوم ألسبت 2009/6/13

أن هذا التجمع الذي يهتم بتقديم الدعم للمصابين، بأحدى الأعاقات الأربع، الحركية – السمعية – الذهنية – البصرية، قد أفتتح دورة خاصة بالمكفوفين أعتبارا من يوم 5/12 بلغ عدد المشاركين فيها أثنا عشر مشاركا جميعهم من المكفوفين،

وهي خاصة بنظام (الكمبيوتر الناطق)، الذي يقوم بتحويل جميع ما هو مكتوب من رسائل أو مواضيع على الشاشة او على الأنترنت، الى كلمات منطوقة، وهذه تسهل على الكفيف فهم المطلوب، والقيام بجميع الأوامر دون عناء يذكر، بأستثناء أنقطاع التيار الكهربائي الذي هو العائق الحقيقي لهذا العمل.

لقد ذكر لنا الدكتور صادق المالكي المسؤول عن الدورة، أن الأقبال على هذه الدورات هو خير شاهد على نجاحها، وان أهم ما لمسه من المشاركين هو الرغبة الصادقة في تعلم أساسيات عمل الحاسوب، والذي هو بحد ذاته وسيلة من وسائل تحقيق الاهداف المرجوة، وأن أدارة الدورة قامت بتهيئة كافة المستلزمات لأنجاح هذه الدورات. اما ما تحتاجه هذه الدورات فعلا فهو الدعم المادي، للتمكن من شراء أجهزة حاسوب تكون كافية لقبول الأعداد المتزايدة التي ترغب بالانخراط فيها، لأتاحة الفرصة لأستفادة عدد أكبر منهم.

لقد لا حظنا أثناء وجودنا في مقر التجمع، مراجعة عدد من المكفوفين طالبين التسجيل في هذه الدورات، وقد تم الطلب منهم المراجعة فيما بعد لحين الأنتهاء من الدورة الحالية، ولدى الاستفسار عن الوسائل التي أستخدمت للترويج لهذه الدورات، فقد ذكر أنه قد تم وضع لافتات في اماكن بارزة من المحافظة بغداد

للأعلان عن هذه الدورات.
وبخصوص دعم الدولة في هذا المجال فقد بين أنه يكاد يكون لا يذكر، في حين أن معظم دول الخليج والتي قام الدكتور بزيارتها، تتولى منح كل كفيف جهاز متطور يحول كل ما هو مكتوب الى مقروء وحتى تلك الموجودة على شكل (سكنر). وأن أهتمامها بهذه الشريحة هو أهتمام عال حيث منحتهم بعض الأمتيازات من رواتب وتسهيلات أخرى تمكنهم من تسيير أمور حياتهم اليومية.
المدرب (عبد الحسين علي جودة تولد 1960) خريج الدراسة الأعدادية والذي كان يعمل بوظيفة مأمور بدالة، بين أن أكثر المعوقات التي تعيق العمل هي أن بعض الحاسبات (تغلق) وتحتاج الى مهارة خاصة للمساعدة على فتحها، لا يستطيع بوضعه الحالي القيام بها. وبخصوص مستوى تقبل المتدربين فقد ذكر أنه فوق الطموح، ولا حظ أن لديهم رغبة عارمة بالتعلم.
مساعدة المدرب زينب جلال أحمد (25 سنة بكلوريوس لغة أنكليزية) بينت أن المشكلة الحقيقية التي تواجههم في أيصال المعلومة وتقبلها من المشاركين، هي تباين مستوى المشاركين، وهذا مما يؤثر على مستوى التقبل والقيام بما هو مطلوب بصورة متكافئة، وذكرت أن الدورة تحتاج الى تنظيم أكثر حيث أن عدد

الطلاب في الدورة الواحدة يجب أن لا يزيد عن ستة متدربين في القاعة الواحدة.
أما بهيجة صادق عبد الرسول(40) سنة ماجستير لغة عربية، وتشغل منصب مسؤولة رعاية المرأة والطفل في التجمع، فتعتبر الدورة مهمة وتتمنى تطوير الدورات أكثر فاكثر، وذلك من اجل تأهيل المكفوفين لمواكبة التطور، لأن فاقد البصر يملك طاقات أكثر من المبصرين، حيث ان طموحه يكون بدرجة عالية بحيث يجب تغذيته وتوجيهه في شتى مجالا ت الحياة، وبدلا من أن يكون المكفوف عنصرا مستهلكا فأنه يجب تأهيله ليكون عنصرا منتجا ونافعا لخدمة المجتمع، بدلا من أن يكون عالة عليه. لا حاجة للقول أن جميع من تم ذكر أسماءهم أعلاه هم من المكفوفين.
أنتقلنا بعدها الى المتدربات، ولاحظنا أن جميعهن منهمكات بعملهن ما بين التقاط الكلمات، والضغط على أزرار الحاسوب، أو الأستعانة بالمدرب عبد الحسين والذي ينادونه (أبو علي) لمساعدتهن في حل مشكلة ما، وكان الرجل يتنقل بينهن مثلما تتنقل الفراشة بين الزهور، يسمع شكوى هذه ويوجه تلك.
بالرغم من أنشغاله في متابعة احتياجات المتدربات، فقد جلب لنا قدحا آخرا من المشروبات الغازية، ولا ندري كيف عرف المكان الذي كنا نقف فيه، وأصر على

تناولنا أياه، ولم يجد نفعا أعتذارنا واضطررنا امام اصراره الى شربه.
كانت أولى المتدربات شذى اسماعيل (30) سنة، ليس لها أي مؤهل علمي، وقد مضى عليها في هذه الدورة 21 يوما، تشعر خلالها بأنها قد أنتقلت (من الظلمات الى التور) وتشعر كأنها ولدت من جديد، وكل ما تتمناه هو أن تكون (صحفية)، حيث أن الاعلام هو الوسيلة الوحيدة القادرة على أيصال أصوات البائسين، الى من يسمعهم من أصحاب القرار أو من ذوي الضمائر الحية.
المتدربة (ازهار نجم عبد الله) (26)سنة خريجة الدراسة الأعدادية، كانت تبدو اكثر سعادة من زميلتها، كونها حصلت على عشرة من عشرة في الأختبار الأولي اليومي، وبينت أن الدورة ناجحة ضمن الامكانيات المتاحة، الا أن ضيق المكان يقف حائلا دون تحقيق النتائج المرجوة، وتتمنى قيام أدارة التجمع بفتح قاعة جديدة، لتستوعب العدد الفائض، وقد لا حظنا أن لديها رغبة شديدة في الحصول على وظيفة واكمال دراستها للحصول على شهادة الدكتوراه وهذا ما نتمناه لها من كل قلبنا.
أما مثلى عبد العزيز (29) سنة، وتحمل شهادة الدراسة المتوسطة، فبينت انه يعتريها شعور طاغي بالفرح لانخراطها في هذه الدورة لأنها تعتبرها نقطة تحول

في حياتها، وتطالب المسؤولين تبني مشاريع مستقبلية جديدة خاصة بالمكفوفين، أسوة بما تقوم به دول العالم حتى تلك المجاورة للعراق.

لقد ذكرت المتدربة أبتسام أسماعيل(37) سنة، خريجة معهد صناعة، أن الدورة كانت جيدة حيث أضافت لديها معلومات، وتشعر أنها أنتقلت من مرحلة العمى الى مرحلة الأبصار، وانها تتمنى ان تحصل على وظيفة ولو بسيطة، طالما أنها قد تعلمت فن الحاسوب.

السيدة يمامة غلام حسين تولد (1972)، وهي المتزوجة الوحيدة بين المتدربات وتحمل شهادة الدراسة الأبتدائية، فقد ذكرت أنها استفادت من الدورة كثيرا وأنها ترغب بصورة حقيقية لتعلم الحاسوب، الا أنها شكت من ضيق المكان وحرارة الجو، الا أن ما يخفف عنها كل ذلك، هو وجود ولدها (محمد الباقر) قربها حيث يساعدها في قضاء بعض حاجاتها .

شقيقتها نضال غلام حسين، تولد (1981) تركت الدراسة في الأول المتوسط، شاركت شقيقتها الكبرى الرأي في جميع ما ذهبت اليه، وبينت أنها ترغب بشدة في الحصول على وظيفة. وكانت هاتان الشقيقتان تجلس أحداهما قرب الأخرى.

المتدربة نور الهدى خالد تولد (1986) تحصيلها الدراسي هو الثاني متوسط، ذكرت أن هذه الدورة قد أثرت ايجابيا حتى على حالتها النفسية، حيث كانت تعاني من ضغوط نفسية حادة، الا انها تشعر وبعد أن وجدت مجموعة من قريناتها يشاركنها نفس المعاناة، بان حالتها قد تحسنت وهي ترغب في الحصول على وظيفة.

وللتأكد من قابلية المتدربات على القيام بعملية الطبع بصورة صحيحة، فقد طلبنا من أحداهن القيام بطباعة عبارة (رابطة المبرات العراقية) وفعلا قامت بطباعتها بالشكل المطلوب وهذا ما أعطانا انطباعا حقيقيا في أن هذا التجمع قد نجح في تحقيق الهدف من هذه الدورة، وطلبنا من اخرى كتابة عبارة (بسم الله الرحمن الرحيم)، وقامت بذلك كما ينبغي.

لعل أهم ما شد أنتباهنا، هو ما لمسناه من رغبة حقيقية بالتعلم، وكأن الحاسوب هو مثل (مصباح علاء الدين)، الذي ما أن تفركه المتدربة حتى يخرج اليها المارد ليلبي جميع طلباتها، وكذلك الروح المعنوية العالية التي يتمتعن بها، بالرغم من فقدانهن لنعمة البصر، والذي أوحى الينا كأنه ليس له أي تأثير على الأطلاق على

مجرى حياتهن، بعد أن وجدن البديل المناسب وهو الحاسوب الناطق، وكل ما يحتاجوه فعلا هو تذليل بعض العقبات البسيطة، التي تم ذكرها، وتوفير الرعاية والعناية الكافية لتسهيل مهمتهن في التعلم وتطوير قابليتهن الشخصية، وهذا ما يقتضي تقديم دعم حقيقي لهذا التجمع، لكي يتمكن من القيام بالواجب الذي من أجله قد تم تأسيسه، وتلبية ألأحتياجات الضرورية ومنها شراء أجهزة حاسوب متطورة، و توفير سيارة لنقل المتدربات حيث السيارة الوحيدة الموجودة لدى التجمع غير كافية لنقل جميع المتدربات والمدربين والمشرفين في مدينة مثل بغداد فيها 450 محلة.

فاتنا أن نذكر أن هذه الدورة قد حظيت باهتمام أعلامي واسع، حيث كان هناك مندوب فضائية الفيحاء، وحضرت احدى عضوات مجلس محافظة بغداد للأطلاع على واقع الدورة، وكل مانتمناه هو ان تحظى هكذا مشاريع بدعم حقيقي يمكن القائمين عليها من تنفيذها على الوجه الأكمل، ويحظى المستفيدين منها بقدر كاف مما يسعون للحصول عليه.

الجزء الرابع: برنامج مكافحة الفساد في المنظمات غير الحكومية

تاسعاً: الشفافية

فيما يلي مبادي عامة للشفافية

1. إن السرية وعدم إفشاء المعلومات عن النشاطات الفاسدة والتستر عليها من شأنه حماية الفساد. كما أنها تمكن الإدارة الضعيفة من إخفاء المعلومات وهو بحد ذاته سوف يعزز الفساد. وبالتالي فإن الشفافية هي أداة هامة في مكافحة الفساد.

2. وينبغي أن تسعى المنظمات حيثما أمكن ذلك لزيادة الشفافية في عملياتها.

3. إن بذل قدر أكبر من الشفافية لن يساعد فقط على الحد من الفساد بل إنه سيسهم أيضاً في تحسين صورة المنظمة و

4. إن هدف جعل قدر أكبر من الشفافية سيوفر إختباراً مفيداً لمشروعية علاقات أو معاملات تجارية معينة. وإن توفير الشفافية للآخرين قد يساعد المنظمة على أن تقدر سلوكها فيما يخص المشتبه فيه.

5. وينبغي فحص الأسباب التي أعطيت للسرية بعناية. لأنها قد لا تكون صحيحة. على سبيل المثال، إن ادعاء السرية التجارية اللازمة (بوعي أو بغير وعي) قد يكون مجرد قناع لإخفاء التعاملات الفاسدة.

6. وينبغي على المنظمة أن تسعى إلى ضمان أن تكون المشاريع والعقود التي تشارك فيها شفافة بقدر ما هو معقول وممكن. هكذا، على سبيل المثال، يجب على صاحب مشروع قطاع عام أن يضمن تحقيق شروط الشفافية في المشاريع أو في المشاركين في المشروع (مثل الممولين والاستشاريين والمقاولين).

طبيعة الشفافية التي يجب أن تتضمنها المشاريع مبينة كما يلي:

الشفافية في مشاريع النفع العام

1. ضمان حق الجمهور في الاطلاع على: مشاريع النفع العام كلياً أو جزئياً

المملوكة للقطاع العام، أو الممولة من القطاع العام. من حق الجمهور أن يطلع على المعلومات فيما يخص الأموال العامة كيف تنفق وعما إذا كانت هذه الأموال تنفق بشكل صحيح. ولذلك، ينبغي أن تكون الشفافية مسألة من حق الجمهور، وليس مسألة اختيار من قبل القطاع العام.

2. الشفافية المطلوبة: الشفافية ينبغي أن تشمل الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمشروع للجمهور على أساس سريع ومنتظم.

3. الحد من الفساد: إن مزيداً من الشفافية في مشاريع القطاع العام سوف تساعد مادياً للحد من الفساد. وستؤدي الى النتائج التالية:

أ- معلومات المشروع سوف تكون متوفرة للجميع وعلى نطاق واسع، وليس فقط لأولئك الذين قد يكونون متورطين في الفساد. وسيكون المشروع، بالتالي، خاضعاً لمزيد من التدقيق المستقل.

ب- ستؤدي إلى زيادة في إحتمالية الكشف عن الفساد.

ج-وستؤدي إلى تثبيط النشاط الفاسد لأن الجناة المحتملين، سوف يكونون على علم بوجود إحتمال كبير بإكتشاف فسادهم.

د- قد تكشف عن أولئك المشاركين في المشروع، الذين رفضوا الكشف عن المعلومات.

ه- الكشف من قبل صاحب المشروع: إن القطاع العام وصاحب المشروع هما

المسؤولان، أمام الجمهور، عن إنجاز المشروع وتقديم الضمان، قدر الإمكان، بعدم وجود فساد فيه. وبالتالي، يتعين على صاحب المشروع أن يكون مسؤولاً عن الكشف عن معلومات المشروع إلى الجمهور.
الكثير من المعلومات سوف تكون في حوزة صاحب المشروع أو متاحة بسهولة لصاحب المشروع.
4. متطلبات المموّل: ينبغي على المموّل المطالبة بالشفافية التي ينبغي تقديمها في ما يتعلق بتلك المشاريع التي يقوم بتمويلها، وينبغي أن يكون على إستعداد لتوفير الشفافية لجميع تفاصيل تمويل المشروع.
5. المشاركون الآخرون في المشروع: ينبغي على المشاركين الآخرين في المشروع، مثل المقاولين والاستشاريين، أن يتعاونوا مع صاحب المشروع في توفير المعلومات للكشف، وتشجيع الشفافية فيه في حال فشل صاحب المشروع في توفير الشفافية، ويتطلب من المقاولين الفرعيين والوكلاء الفرعيين والشركات ذات الصلة العمل على توفير الشفافية. وهذا من شأنه أن يساعد على الحد من مخاطر مشاركتهم في الفساد، سواءً كانوا هم الجناة أو الضحايا. كما سيساعد على ضمان أن ينفذ هذا المشروع بشكل صحيح وبتكلفة مناسبة.
6. طريقة الكشف: سوف يعتمد أسلوب الكشف على التكنولوجيا المتاحة والدرجة التي يتاح للجمهور الوصول فيها إلى تلك التكنولوجيا. الأسلوب المفضل لذلك هو الكشف عن الجهة المالكة للمشروع على شبكة الانترنت. ومع ذلك، إذا كان هناك نقص في وصول الجمهور إلى شبكة الإنترنت، فإن المعلومات التي ينبغي توفيرها في مكاتب صاحب المشروع، أو بأية وسيلة اخرى لتوسيع نطاق توفيرها للجمهور. وينبغي أن يكون الجمهور على علم بتوافر المعلومات.
7. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:
أ- بالنسبة لمشاريع القطاع العام: ومن الناحية النظرية ، ينبغي أن يكون هناك كشف للجمهور فيما يتعلق بجميع مشاريع البنية التحتية للقطاع العام. وهذا قد يؤدي إلى الكشف عن عدد كبير جداً من المشاريع.
ب- بالنسبة إلى كل مرحلة من مراحل المشروع: ينبغي الكشف عن المعلومات التي تتعلق بكل مرحلة من مراحل أي مشروع، بما في ذلك تحديد المشاريع والتمويل، وتقديم العطاءات، والتنفيذ، والإكمال والصيانة والتشغيل.

ج-فيما يتعلق بالعقود والعقود المتفرعة: ينبغي الكشف عن المعلومات فيما يتعلق بكل عقد المشروع الأم والعقد المتفرع. سوف لن يكون عملياً أو مفيداً الإطلاع على كل تفاصيل العقود وعليه يتم الكشف عن ما هو جوهري فيها ويبقى جلها مهيئاً للكشف أمام الجهات القانونية والتنفيذية.

د- نوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: إن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ينبغي أن تتضمن كافة المعلومات الهامة التي قد تكشف عن أوجه الفساد المحتملة أو الفعلية. وهذا قد يشمل التفاصيل التالية :

(1) المشروع
(2) صاحب المشروع
(3) كل طرف من الأطراف ذات الصلة بالعقد.
(4) عملية المنح لكل عقد ذا صلة.
(5) شروط كل عقد ذا صلة.
(6) التغيرات التي طرأت على شروط كل عقد ذا صلة.
(7) نتائج كل عقد ذا صلة.
(8) وتقييم المشاريع ومراجعة الحسابات

8. الظروف التي يكون فيها الكشف العلني غير مسموح به: هناك بعض الأسباب التي تبرر إتخاذ قرار بعدم الكشف عن معلومات المشروع إلى الجمهور. الأسباب هذه يمكن أن تشمل المخاوف الحقيقية من أجل:

(1) الأمن القومي
(2) السلامة الشخصية أو السرية
(3) وجود صعوبة لوجستية في جعل جميع المعلومات متاحة.

9. كما إن المخاوف السرية التجارية قد تكون ذات صلة أيضاً ولكن في معظم هذه الحالات لا ينبغي أن يكون هناك ما يعلو على المصلحة العامة في الحصول على المعلومات.

عاشراً: برنامج مكافحة الفساد فيما يخص المشاريع الكبيرة

فيما يلي بعض الإجراءات التي قد تكون ملائمة فقط للجهات المتعلقة بالقطاع العام أو المشاريع الكبيرة:

1. مناقصة تنافسية مختارة غير مقيدة: ينبغي على المقاولين أن يستخدموا، قدر الإمكان، عملية مناقصة تنافسية غير مقيدة تكون المناقصة بموجبها مفتوحة أمام أي مناقص أو عارض. ومع ذلك، في كثير من الحالات، قد يكون من الضروري لضمان حصول جميع مقدمي العروض الفنية أو ما يكفي من القوة المالية لتمكينهم من أن يكونوا قادرين على تنفيذ العقد.

في هذه الحالات ، فإنه من الشائع مطالبة مقدمي العروض أن يكونوا مدرجين على قائمة مقدمي العطاءات المؤهلين والمعتمدين، قبل أن يسمح لهم بالحصول على العطاءات. إذا كان هذا هو النظام المعتمد، فإن الطريقة التي يتم من خلالها إدراج المنظمة في اللائحة المعتمدة ينبغي أن تكون نزيهة وشفافة، وجميع

الشركات المؤهلة ينبغي أن يكون لها الحق في أن تدرج في هذه القائمة.

2. مناقصة تنافسية مقيدة: في ظروف معينة قد يكون مبرراً تقييد عدد من أصحاب العروض من الذين سيتم دعوتهم إلى المشاركة في المناقصات. ومع ذلك، في هذه الحالة، ينبغي أن يكون هناك سبب وجيه لفرض هذا القيد، ويجب أن تكون المعايير التي يتم إختيار أصحاب العروض للمشاركة، نزيهة وشفافة، ويجب أن يكون عدد المتقدمين المختارين للمناقصة لتقديم العطاءات محدداً حتى يكون كافياً

لتوفير المنافسة الحقيقية في عملية المناقصة، وينبغي نشر أسباب التقييد والمعايير التي تم على أساسها الإختيار وهوية مقدمي العروض المختارة للجمهور.

3. مناقصة تنافسية عن طريق التفاوض وإجراءات حوار تنافسية: بعض إجراءات الشراء تتيح للجهة المشترية دعوة عدد محدود من مقدمي العطاءات للتفاوض أو للدخول في حوار تنافسي قبل تقديم العطاءات، أو قبل منح العطاء. والغرض من هذا التفاوض هو الحوار والمنافسة على التوالي في محاولة لمطابقة العطاءات لشروط العقد التي يقصد منها أو لتحديد أفضل السبل لتلبية إحتياجات الجهة المشترية.

وفي إجراء الحوار التنافسي، قد يطالب العارض ليكتشف تناغم عطائه. بعد إختيار المناقص الفائز، قد يكون مطلوباً توضيح جوانب عطائه. وهذه الإجراءات قد تزيد من مخاطر الفساد في ما يلي:

أ- أنها تتيح التواصل بين الجهة المشترية ومقدمي العروض المختارين قبل تقديم العطاءات أو قبل الفوز.

ب- إن ذلك من شأنه إتاحة الفرصة السانحة لحصول بعض أصحاب المناقصات على معاملة تفضيلية من خلال، على سبيل المثال، توفير المعلومات لعارض واحد فقط، أو تسرّب مقترحات عارض إلى عارض آخر، أو في إعطاء اشارة لعارض مفضّل حول كيفية ملائمة عطائه من أجل الفوز بالمناقصة.

ج-أنها توفر الفرصة لصاحب عرض مفضل وإلى حد كبير لإجراء المناقصة

ولتحديد أو ملائمة شروط ومواصفات العقد تحت ستار يرمي إلى «تلبية احتياجات الجهة المشترية».

د- إنها توفر فرصة لصاحب مناقصة مفضّل للفوز بالمناقصة، ومن ثم إلى «توضيح» جوانب عطائه التي قد تكون تمّت كما هو مقدم في شروط العقد، مثل وجود تفاوت كبير في الأسعار، مما يفسد ذلك المقاول المحبذ، وبالتالي، يمكن أن تسمح بإدخال ملامح مرحلة ما بعد المناقصة التي ربما تكون قد منعت مقدم العطاء الفائز تلك الميزات التي قد تشكل جزءً من رسالة العطاء الأصلية.

ه- هذه المخاطر تضع المسؤولية على الجهة المشترية لضمان أن عملية التفاوض وشروط العقد قد تم إعلانها ونشرها للجمهور، والتي تبين أن مقيمي العطاء قد إختاروا المناقصة بشكل صحيح (كما هي الإرشادات أدناه)، وإن هذه العملية هي عملية تقييم مستقلة (كما هي الارشادات أدناه).

4. التقييم المستقل: ينبغي أن يكون هناك خبير مستقل يشرف على عملية الشراء لضمان إتمام العملية، قدر الامكان، دون فساد. و»الإستقلال» هنا يعني عدم وجود أي إتصال مع أي طرف من الأطراف المعنية في عملية الشراء.

5. إجراءات مكتوبة وعادلة وشفافة: تشمل التأهيل المسبق، والعطاء، وإجراءات الترشيح:

أ- يجب أن تكون خطية وشفافة ونزيهة،

ب- لا ينبغي أن توفر منافع بطريقة غير سليمة أو تعطي ميزات لأي فرد أو منظمة،

ج-ينبغي أن تدار بطريقة عادلة وشفافة.

6. العناية الواجب بذلها: العناية الواجب بذلها يجب أن تطبق على كل عارض، والنتائج ينبغي توفرها من خلال الجهة المشترية لمخمن مستقل، إن وجد، والممول، إن وجد. والهدف من هذه العناية هي لتقرير مخاطر الفساد في تعيين عارض معين. وبالمثل، يجب على الجهة المشترية تقديم معلومات عن نفسها وعن المشروع، لكل عارض بحيث يمكن لمقدمي العروض تقييم شكل مخاطر الفساد في المشروع.

7. الإخطار بمكافحة الفساد: إن وثائق المناقصة ينبغي أن تبلغ جميع مقدمي العطاءات بإعتماد تدابير مكافحة الفساد في إجراء عملية الشراء والعقد أو

المشروع، وأنها ستكون ملزمة لهم بموجب العقد على الإمتثال لتلك التدابير، وأن أي فساد قد تترتب عليه النتائج التالية:

أ. العقوبات المدنية:

• عندما لا يكون العقد قد تم منحه بعد، فإن أي فساد في عملية منح العطاء سوف تؤدي إلى سحب فوري لصلاحية العارض ذي الصلة.

• إذا كان العقد قد منح، فان أي فساد في عملية منح العطاء سيؤدي إلى ايقاف وعدم إنهاء هذا العقد.

ب. العقوبات الجنائية: سيتم إبلاغ السلطات بأي مشتبه بهم أو كانوا ممن قد إرتكبوا الفساد فعلياً. وينبغي فرض عقوبات جنائية على الأفراد أو المنظمات في الولاية القضائية المعينة والمحددة في وثائق المناقصة.

ج. النشر:

• سيتم إبلاغ جميع الأطراف التي عانت من خسائر أو أضرار نتيجة للفساد. (وهذا قد ينطبق، على سبيل المثال، على العارضين الذين قد ضاعت تكاليف عطاءاتهم).

• أي إدانة بالفساد سيتم الكشف عنها للجمهور.

8. يجب أن تكون التقديمات مختومة: يجب أن تكون العطاءات والطلبات مختومة ويجب أن تبقى مختومة في مكان آمن حتى موعد الافتتاح الرسمي. وينبغي أن يتم تطبيق إجراءات مشابهة بشأن التقارير الالكترونية.

9. الإشعار بموعد تلقي العروض: ينبغي إبلاغ جميع مقدمي العروض والممولين والجمهور بتاريخ ووقت ومكان الإفتتاح لتلقي الطلبات والعطاءات، وينبغي إعلام جميع الأطراف بأن لهم الحق في الحضور في الجلسة الافتتاحية.

10. الجمهور ومراقبة جلسة الافتتاح: في الجلسة الإفتتاحية لمرحلة ما قبل التأهيل ومنح العطاءات:

أ- يجب حضور المخمّن المستقل.

ب- وينبغي أن يُمنح الجمهور حق الحضور.

ج- جميع الطلبات يجب أن تفتح في وجود مخمّن مستقل.

د- يجب قراءة أسماء العارضين وعناوين كل وثيقة مقدمة من قبلهم وقيمة كل عطاء.

11. الإختيار الدقيق للمثمنين: ينبغي إختيار المثمنين بعناية وذلك لضمان ما

يلي:
أ- انهم مؤهلين فعلا.
ب- ليس لديهم اتصالات شخصية أو تجارية مع أي عارض.
ج-ليس لديهم سجل سابق أو متورطين في الفساد.
د- سلامة وكمال شخصياتهم.
12. هوية المثمنين: وفيما يتعلق بالكشف عن هوية مثمني العطاءات ينبغي:
أ- ويجب أن تبقى هوياتهم سرية إلى ما بعد إجراء وحدوث التقييم. وإن هذا من شأنه التقليل من خطر كونهم عرضة للرشوة من قبل العارضين.
ب- ويجب الكشف عن هوياتهم عقب نشر التقييم بشكل علني. وهذا من شأنه تقييم ما إذا كان هناك أي فساد في تعيينهم.
13. مجموعة من المثمنين: لأجل التقليل من مخاطر رشوة المثمنين، ينبغي أن تكون هناك مجموعة كبيرة من المثمنين لإجراء إختيار سرّي وبشكل عشوائي عبر الكمبيوتر ويمكن أن يتخذ ذلك في وقت قصير نسبياً لمشروع معين. إن خطر وجود مثمن ثابت، أو عدد قليل من المثمنين يكمن في أن العارضين سوف يتمكنون من معرفة من يمكن رشوته منهم أو رشوة جميع المثمنين إن كانت هناك إمكانية لذلك، أو إن المثمن نفسه قد يسعى للحصول على رشوة من المنظمة ذات الصلة لتقديم عطاءات للمشروع الذي يعرف إنه سيقوم بتثمينه.
وسيكون من المستبعد جدا حدوث مثل هذا الفساد اذا كانت هناك مجموعة كبيرة من المثمنين ممن يتم اختيارهم عشوائيا.
14. عزل المثمنين: لا ينبغي أن تكون هناك أي صلة مباشرة أو غير مباشرة بين المثمنين وأصحاب العطاءات أثناء عملية التقييم. في بعض البلدان، يتم حجز المثمنين في ظروف عزلة أثناء عملية التقييم.
15. معايير تقييم نزيهة وشفافة: إن عملية التقييم ينبغي أن تنفذ وفقا لمعايير عادلة وشفافة. وينبغي أن تكون المعايير معلنة إلى العارضين والجمهور.
16. الكشف عن عملية التقييم والعطاء: ينبغي أن تكون عملية العطاء والتقييم ومنح العقود علنية وعلى وجه السرعة مع كشف جميع التفاصيل عن هوية الفائز في المناقصة وشروط العقد.
17. تعيين وتحديد شروط العقد: ينبغي ومن أجل تقليل مخاطر الفساد، أن تكون

وثائق العقد قدر الامكان (بما في ذلك شروط العقد والمواصفات) موضوعة في وثائق المناقصة. وهذا من شأنه أن يضمن لجميع مقدمي العطاءات تقديم عطاءاتهم على أسس واحدة. وذلك من شأنه أيضاً التقليل من مخاطر الفساد الذي يحدث عندما يكون فيها مقدم العطاء قادراً على التأثير في شروط العقد.

الكشف المسبق عن العقود

فيما يلي المقاييس التي تجعل من التوصيات فيما يتعلق بالكشف المسبق عن العقد للحصول على المعلومات عن مشاريع القطاع العام.

أ- بالنسبة للمشروعات الفردية، ينبغي أن يكون هناك كشف مسبق عن المعلومات كجزء من عملية الشراء عن كل عقد من العقود الرئيسية والفرعية.

ب- ينبغي لصاحب المشروع وكل صاحب عطاء لعقد رئيسي تبادل المعلومات عن أنفسهم وشركائهم في العمل من أصحاب الصلة وذلك لتقييم مخاطر الفساد المحتملة أو الفعلية في ما يتعلق بالمشروع. على صاحب المشروع أن يوفر المعلومات المطلوبة لمقدم العطاء على الموقع الإلكتروني كجزء من الدعوة لتقديم العطاءات. ويجب على العارض أن يطالب بتوفير المعلومات اللازمة لصاحب المشروع كجزء من عملية تقديم العروض.

ج-وإذا لم تكن أي من المعلومات ذات الصلة غير متوفرة في تلك الأوقات، حينئذ ينبغي أن تقدم في أسرع وقت ممكن في حدود المعقول.

د- وينبغي إستبعاد أي عارض لعقد رئيسي عن عملية المناقصة يتخلف عن تقديم هذه المعلومات.

ه- المعلومات التي يتم الكشف عنها من قبل العارض ينبغي أن تثمن من قبل صاحب المشروع من أجل تحديد مخاطر الفساد التي قد تنجم عن مشاركة العارضين في هذا المشروع.

و- وينبغي أن يتم الكشف عن المعلومات التالية من قبل صاحب المشروع، وقبل كل عطاء لعقد رئيسي:

فيما يتعلق بأنفسهم:

1. **الإسم والعنوان الرئيسي، وتاريخ ومكان المؤسسة،**
2. **إسم وبلد الإقامة، ونسبة مساهمة كل من المساهمين الرئيسيين،**

3. إسم بلد الإقامة، والعنوان لكبار المسؤولين فيها،
4. إجمالي المبيعات السنوية والأرباح والأصول الصافية لآخر 3 سنوات والكشوف الحسابية، مع الحسابات السنوية المدققة،
5. عدد المسؤولين والموظفين،
6. المكافآت أو الحوافز الموضوعة لكبار المسؤولين، وكبار المديرين أو الموظفين الذين لهم علاقة بالمشروع،
7. احتمال تضارب المصالح للمنظمة أو لأي من المساهمين الرئيسيين وكبار الموظفين أو كبار المديرين في ما يتعلق بالمشروع،
8. وجود إدانات للفساد في المنظمة أو في أي من المساهمين الرئيسيين، والشركات ذات الصلة، وكبار المسؤولين أو كبار المديرين في غضون السنوات الخمس الماضية،

9. وجود حظر ساري المفعول على المنظمة لتقديم العطاءات أو أي من المساهمين الرئيسيين، والشركات ذات الصلة، وكبار المسؤولين أو كبار المديرين أو وجود حظر في غضون السنوات الخمس الماضية،

فيما يتعلق بكل من مالك المشروع والعارض العضو في المشروع المشترك، والفرع الرئيسي والمقاولين والوكلاء:

أ- المعلومات الواردة

في (1) إلى (9) أعلاه،
ب- أعماله العادية، والمقصود نطاق الأعمال أو الخدمات اللازمة للمشروع،
ج-طريقة اختيارها،
د- إذا كان سبق له أن قدم خدمات للطرف المعين في هذا المشروع،
ه- وجود دفعة مالية أو أي منفعة أخرى قد تم استلامها في مقابل العمل أو الخدمات،
و- إذا كان هذا الدفع غير متناسب مع العمل أو الخدمات المراد تقديمها، والخطوات المتخذة لإنشاء هذا،
ز- والعملة والموقع الذي يتم الدفع لأجله بهذا الشأن.

• هذا ويجب على كل من الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي للمنظمة اللذان يوفران كل المعلومات الواردة أعلاه يجب على كل منهما توقيع الوثيقة ذات الصلة للكشف والتي تتطلب ما يلي:
أ- أنه قد أجرى تحريات معقولة للتأكد من أن الأمور المعلنة صحيحة،
ب- أنه لا يمتلك أية معلومات تفيد بأن الأمور المعلنة غير صحيحة،
ج-أنه يعتقد بأن الأمور المعلنة صحيحة،
د- وهو يدرك أنه قد يكون أرتكب جريمة جنائية في حال قدم معلومات كاذبة أو ناقصة أو مضللة،
ه- سوف تقوم المنظمة وبأسرع ما يمكن بتوفير المزيد من المعلومات ذات الصلة عندما تصبح متاحة، والاعلام بأي اكتشاف يفيد بأن أي من المعلومات المقدمة غير صحيحة أو ناقصة أو مضللة.

• كما يجب أن تكون هناك مماثلة فيما يخص الإفشاء المسبق للمعلومات عن العقد بين كل مقاول رئيسي وبين مقدمي العطاءات للعقود الفرعية الرئيسية.

اعداد: قسم التدريب في رابطة المبرات العراقية

www.iraqicharities.org

نظرة على مستقبل العمل الإنساني

في المستقبل غير البعيد، لنقل بعد حوالي 15 عاماً ربما، وهو الوقت الذي يتوقع أن تتضاعف فيه آثار تغير المناخ عشر مرات، سيأتي اليوم الذي سيضطر فيه المجتمع الإنساني لتوفير الماء والغذاء لملايين الأشخاص المتضررين من الجفاف في إفريقيا، والاستجابة لاحتياجات بضع آلاف من المتأثرين بإعصار ما في آسيا، والتعامل مع كارثة تشبه «هايتي» مرة أخرى – كلها في الوقت ذاته.

وفي ظل هذا الاحتمال القاتم، تساءل راندولف كينت، مدير برنامج المستقبل الإنساني في جامعة «كينغز كوليدج» بلندن والمشارك في كتابة «الآفاق الإنسانية: دليل الممارسين للمستقبل»، قائلاً: «هل نتوقع أن يتمكن المجتمع الإنساني من التأقلم مع كل هذه المتطلبات؟». ويرد الدليل على هذا التساؤل مشيراً إلى أن التعامل مع كل هذه المتطلبات في نفس الوقت لن يكون ممكناً ما لم يُعِد المجتمع الإنسانية خلق نفسه من جديد. غير أن التغير قد بدأ بالفعل وأصبحت الآراء القديمة المتداولة حول كيفية التعامل مع الكوارث تواجه تحدياً كبيراً، حيث أشار الدليل إلى أن «الأنشطة الإنسانية لم تعد مقتصرة على الاستجابة المباشرة للطوارئ والتعافي في مرحلة ما بعد النزاع».

كما أن المجتمع الإنساني حاول على مدى فترة من الزمن معالجة «أسباب ونتائج الكوارث مما أدى إلى زيادة عدد التدخلات الإنسانية التي أصبحت تبدو أكثر فأكثر كأنها أنشطة تنموية تقليدية».

وقد توقع كينت والكاتب المشارك في الدليل، بيتر ووكر من مركز فينشتاين الدولي بجامعة تافتس بالولايات المتحدة، ظهور «نزعة إنسانية جديدة» ستتوسع فيها الأجندة الإنسانية لتشمل شؤون الحكم وسبل العيش والأمن والحماية الاجتماعية وغيرها من الأنشطة التنموية. وسيصبح معالجة الضعف وقابلية التعرض للضرر محور التركيز الأساسي.

كما يتوقع الدليل أن تصبح حكومات البلدان النامية، لاسيما في آسيا، أكثر انخراطاً في البرامج القومية للحماية الاجتماعية والسعي للحصول على الدعم المفتوح.

وقال ووكر أن المنظمات الإنسانية المحلية ستتمكن في هذا السياق «من النمو في حين ستضطر المنظمات الدولية لتصبح أكثر استعداداً لاتباع قيادة فروعها المحلية».

من جهته، أفاد بول هارفي، وهو مستشار مساعدات إنسانية، أنه يتوقع عودة ظهور سيادة الدولة في التصدي للكوارث. وأشار إلى أنه على مدى السنوات

تحول تدفق المساعدات الإنسانية لحكومات البلدان النامية إلى المنظمات الإنسانية. غير أن «الأموال بدأت مؤخراً تتدفق إلى الحكومات مباشرة مع ظهور دول مثل إندونيسيا والهند والصين قادرة على الاستجابة للكوارث الطبيعية».

كما اقترح الدليل أن يتم إنشاء منظمة إنسانية جديدة ثلاثية الأطراف، يتم تكريس أحد أطرافها لتقديم المساعدات غير المنحازة والنزيهة إلى جميع المناطق المتأثرة بالصراع، في حين يتكفل الطرف الآخر بتقديم المساعدات الإنمائية في مناطق من العالم حيث ينتشر الفقر مع وجود دولة مستقرة أما الطرف الثالث فيركز على الدول غير المستقرة والهشة المعرضة للكوارث والأزمات.

كيف يمكن تحقيق ذلك:

ماذا تحتاج المنظمات الإنسانية للتكيف؟ سؤال سألته شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) لووكر الذي أجاب عنه قائلاً: «هناك أمران... أهمهما أن تصبح أكثر وعياً بالسياق المحيط بها وأن تعتمد أكثر على الدلائل والوقائع بدل الروايات. لقد شهدنا فيما قبل انجرافاً نحو المبالغة في القلق من المساءلة المالية والاهتمام الشديد بتنفيذ العقود الحكومية والوفاء بالمعايير الداخلية. كل هذا يحتاج إلى أن يتوازن مع تعزيز أكبر للواقع المحلي مما يعني منح المزيد من السلطة للمؤسسات في الميدان».

وأضاف: «أما الأمر الثاني يتمثل في أنه في كثير من الأماكن، كما هو الحال مع نظام الأمان في إثيوبيا، سينبغي على المنظمات الإنسانية أن تختار بين أن تكون طرفاً مستقلاً في حالات الطوارئ أو شريكاً طويل الأمد للأنظمة الحكومية في تقديم الرعاية الاجتماعية. فالأمر لا يتعلق هنا بالخطأ والصواب، فكلا الخيارين مشروع، ولكن كل منهما يستدعي نوعاً مختلفاً جداً من المنظمات».

وأشار كينت إلى ستة أفكار مفيدة للمنظمات:

1. أن تصبح أكثر توقعاً لما قد يحدث حتى تحتاج لوقت أقل في التخطيط.

2. أن تصبح أكثر تكيفاً ومرونة.

3. أن تفكر في التعاون مع العلماء والأكاديميين من أجل تحسين القدرات التحليلية وتوسيع نطاق فهم تعقيدات المجتمعات المحلية والحصول على منظور جديد للسيناريوهات المحتملة في المستقبل

4. أن تنخرط في المزيد من التعاون مع قطاع الشركات والمؤسسة العسكرية.

«فالجيش يمضي 90 بالمائة من الوقت في التحليلات الإستراتيجية».
5. أن تواكب الابتكارات مثل ابتكار بلامبي نت Plumpy›nut ، وهو الغذاء العلاجي الجاهز للاستخدام الذي أحدث ثورة في معالجة سوء التغذية الحاد لدى الأطفال.
6. أن تتميز بالمزيد من القيادة الاستراتيجية مع تبني رؤية واضحة. وأشار كينت إلى أن المجتمع الإنساني انتقل من المناهج «الأخلاقية المرتكزة على الدعوة» إلى المرتكزة على الإدارة. لقد حان الوقت للعودة إلى الدعوة وامتلاك رؤية محددة.
وعلق كينت على كيفية تأثير كل هذا على الأمم المتحدة بقوله: «عموماً، أشعر أنه عندما يتعلق الأمر بالشؤون الإنسانية، يجب أن تصبح الأمم المتحدة مسؤولة بشكل أكبر عن وضع المقاييس والتنسيق والتسهيل والتحفيز على الابتكار وأن تدافع بشكل فعال ونشيط عن إمكانية الاستضعاف والقابلية للضرر في المستقبل والحلول المقترحة لذلك».
المصدر: موقع شبكة الأنباء الانسانية/ ايرين

دعوا الماء يصل إلى الفقراء وليتحمل القطاع الخاص مسؤولية هذه المهمة

كارولين بوين *

الحياة

عرض الاجتماع السنوي الثامن عشر لليوم العالمي للماء المشكلات القديمة واستمر في رفضه الحلول العملية. وكالعادة، أمضى بليون شخص يومهم في 22 آذار (مارس) من دون ماء نظيف، إضافة إلى عدم حصول ثلث البشرية على مرافق صحية ملائمة كما سيموت حوالى ثلاثة ملايين ونصف المليون رجل وامرأة وطفل من الأمراض الناجمة عن ذلك.

مع ذلك لا يزال كثير من الساسة والمنظمات غير الحكومية يفضلون الأيديولوجيا على الأفكار ويرفضون ما يقدمه القطاع الخاص إلى فقراء العالم. غالباً ما يدعي الناشطون أنهم يدافعون عن الفقراء ضد الشركات التي تريد تعظيم أرباحها. لكن هذه الفكرة أقرب إلى العقيدة الجامدة منها إلى الواقع، وبالنظر إلى أن أقل من 10 في المئة من إدارة الماء في العالم في أيدي القطاع الخاص فمن الصعب أن نفكر كيف يمكن لوم الشركات على العرض السيئ.

الواقع أن الحكومات هي التي تدير الماء بطريقة سيئة وتسيء تخصيصه وتعطيه لمحازبيها لأغراض سياسية ولجماعات الضغط القوية النافذة مثل المزارعين. بينما يظل الفقراء في المناطق الريفية أو في الأحياء الفقيرة غير قادرين على الحصول على الماء.

لا تتوقف الجماعات المناهضة للخصخصة عن الترديد أن الماء يجب أن تؤمنه الحكومات، لكنها تتجاهل أن الحكومة هي أكبر عدو للفقراء. من جانب آخر، تدعي حركة التنمية العالمية وجماعات مماثلة أخرى أن القطاع الخاص لم يفعل شيئاً يذكر للفقراء، وأنه لم يوصل الماء إلا إلى ثلاثة ملايين شخص في البلدان النامية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. لكن هذا الرقم لا يأخذ في الاعتبار أميركا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا، حيث حدثت طفرة في إدارة القطاع الخاص للماء وفي عدد الأشخاص الذين يحصلون على الماء منذ التسعينات، ففي الأرجنتين على سبيل المثال انخفضت أسعار المياه في المناطق التي يديرها القطاع الخاص، وارتفع عدد الأشخاص المزودين بالماء، وانخفض عدد الإصابات بالأمراض المعدية وعدد الوفيات بين الأطفال.

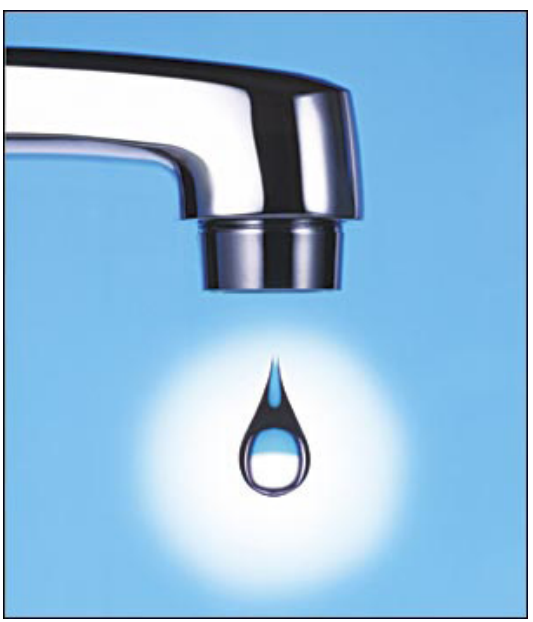

كما أن الناشطين المناوئين للخصخصة أمعنوا في تشويه إدارة القطاع الخاص للمياه بالتركيز على الشركات المتعددة

الجنسية مع تجاهلهم في الوقت نفسه شركات توفير الماء الصغيرة التي أوصلت المياه إلى أشخاص تخلت عنهم حكوماتهم.

في كثير من المدن الأفريقية يباع الماء في عبوات بلاستيكية إلى عابري السبيل، في حين أن 500 شركة صغيرة من شركات تزويد المياه في باراغواي تؤمن الماء إلى نصف مليون شخص باستخدام الصهاريج أو عبر شبكة الأنابيب. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن «أكثر من نصف عدد السكان في معظم مدن البلدان النامية يحصلون على خدمات المياه الأساسية من موردين خارج مصلحة المياه الحكومية القائمة».

منظمة الصحة العالمية، شأنها شأن الناشطين، تتجاهل هؤلاء المورِّدين للماء «غير الرسميين». فهي ترفض اعتبارهم أطرافاً يساهمـــون في تحسين خدمات الحصول على الماء، باعتبار أنهم غيـــر خاضعين لجهاز تنظيمي ولا يمكن التنبؤ بتصرفاتهم، وتزعم أنهم عاجـــزون عن خدمة أعداد كبيرة من المستهلكين، عجز لا يقره مئات الملايين من الأفراد الذين يعتمدون على هذه شركات للتزود بالماء.

شركات توريد الماء غير الرسمية مختلفة الأشكال والأحجام لكن قاسمها المشترك

هو تأمين الماء مقابل تحقيق الربح. ويعتبر عملاء هذه الشركات من بين أفقر الناس، مع ذلك فإنهم مستعدون لدفع المال في سبيل حماية عائلاتهم من الأمراض، وفي سبيل الاستفادة من وقتهم على نحو أجدى من البحث عن مياه نظيفة. إن نجاحات شركات الخدمة الخاصة في تأمين الماء في مختلف أنحاء أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا تدحض الزعم القائل إن الفقراء عاجزون عن دفع المال مقابل الماء، وإن القطاع الخاص ليس لديه حافز لخدمتهم. الواقع أن الفقراء في الغالب يدفعون أموالاً في سبيل الحصول على الماء تفوق ما يدفعه أهل المناطق المزدهرة التي تتمتع بموارد مياه «رسمية».

في دراسة للبنك الدولي عن مدن أميركا الجنوبية تبين أن المياه التي تنقلها الصهاريج تكلف في المتوسط ما بين أربع مرات إلى عشر مرات زيادة على أسعار الماء التي تتقاضاها الشبكات العامة.

وفي منطقة كيبيرا، وهي من أفقر أحياء نيروبي يعيش فيها حوالى مليون شخص، تباع كل صفيحة ماء سعة 20 لتراً تقريباً بأربعة أضعاف متوسط سعر الماء في سائر كينيا. يجدر بالناشطيين الذين يكتفون باتهام القطاع الخاص بأنه يضع

الأرباح قبل الأفراد أن يلاحظوا ثلاثة أمور: الأول هو أن شركات توريد الماء ستتوقف عن العمل وتأمين الصحة إذا لم تحقق الربح. الثاني أن الحكومات هي الملومة بالدرجة الأولى عن الأسعار المرتفعة للماء لأنها تقيد عرض الماء من طرف القطاع الخاص أو تجعله مخالفاً للقانون. الثالث هو أن الأفراد يشترون الماء من الموردين طواعية، ويكون أمامهم مجال الاختيار بين مجموعة من شركات التوريد. وواقع توريد الماء في العالم يدعو إلى قراءة نقدية للمقاربة الكلاسيكية.

وفي مصر تحسن وضع الماء والصحة بصورة عجيبة منذ الثمانينات، خصوصاً في المناطق الريفية. مع ذلك فإن الافتقار إلى مياه الشرب النظيفة والعوامل الصحية المناسبة يساهم في 17 ألف حالة وفاة بين الأطفال كل عام، وهذه النسبة تشكل 20 في المئة من وفيات الأطفال. وعلى رغم أن الأردن من أكثر البلدان جفافاً على الكرة الأرضية، إلا أنه يستفيد من تغطية شبه شاملة للمياه والمرافق الصحية. لكن الأردن يواجه صراعاً في سبيل زيادة المحافظة على الماء وتحسين الكفاءة، خصوصاً في مجال تخفيض تسرب الماء والعدادات الرديئة وتسرب المياه في الخزانات.

ويعتبر معدل الحصول على الماء الصالح للشرب في الجزائر مرتفعاً نسبياً، حيث تصل النسبة إلى 88 في المئة في المدن و82 في المئة من السكان في المناطق الريفية. لكن معدلات التغطية في انخفاض مستمر منذ منتصف التسعينات، حيث

هبطت من التغطية شبه الكاملة في المدن و88 في المئة في المناطق الريفية في عام 2002. ألقي اللوم على نقص المياه على غياب الاستثمار في أنظمة الماء، وقِدم شبكات التوريد وسوء الإدارة.

وعلى رغم أن جميع السكان تقريباً في المدن المغربية يحصلون على مياه الشرب المأمونة، إلا أن لم يكن هناك تحسن يذكر بالنسبة الى سكان المناطق الريفية، حيث أن 59 في المئة فقط من السكان في تلك المناطق كانوا يتمتعون بالحصول على الماء في عامي 1987 و 2004.

موضوع اليوم العالمي للماء لهذه السنة هو الجودة، وبالتالي فإن السماح لشركات توريد الماء بالعمل ينبغي أن يكون من الأولويات. بعد ذلك تستطيع هذه الشركات امتلاك الموارد والأراضي والبنية التحتية ومن ثم توسيع نطاق أعمالها، بحيث تخدم عدداً أكبر من الناس بأسعار أدنى وماء أنظف. هذه المشاريع الصغيرة، ولا الوعود الفارغة من الحكومات، هي التي تستطيع تحسين توريد الماء للفقراء في أسرع وقت ممكن.

* باحثة في مركز البيئة لشبكة السياسة العالمية في لندن، والمقال ينشر بالتعاون مع مشروع «منبر الحرية».

رئيس رابطة المبرات العراقية يتفقد عددا من المبرات العراقية في بغداد

وليد عبد الامير

زار الحاج عبد الصاحب الشاكري (رئيس رابطة المبرات العراقية) مقر جمعية التعاون الخيرية في بغداد ضمن جولته التفقدية لزيارة المبرات العراقية وذلك ظهر يوم الخميس 2010/4/8 ، حيث التقى فور زيارته بالسيد (خلدون ناجي) مدير مكتب الجمعية في العراق، والذي قدم له شرحا مسهبا عن الجمعية وما تقوم به من خدمات في مجال كفالة الايتام ورعاية العوائل المتعففة والاطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتبادل معه الرأي حول افضل الوسائل لتطوير عمل المبرات العراقية، كون جمعية التعاون من الجمعيات الرائدة في هذا المجال، وتم الاتفاق للسعي نحو ضم الجمعيات التي تقدم نفس الخدمة ضمن تجمع واحد، لما يوفره ذلك من تقليل في الجهد والسرعة في ايصال الخدمة واستفادة اكبر عدد من المستفيدين ، وبدوره ابدى الحاج الشاكري استعداد الرابطة للمساهمة في هذا المشروع ووضع كافة امكانياته الفنية في سبيل تحقيق ذلك .

بعدها تجول الحاج الشاكري في اقسام الجمعية واطلع على الية العمل في كل قسم، ثم قام بعد ذلك بزيارة للمجمع الذي تقوم الجمعية بأنشاءه جوار مقرها الحالي، والذي يضم مستشفى ومدرسة ومأوى للأيتام والذي صمم وفق احدث التصاميم وبما يسمح بتقديم افضل الخدمات في مجال التكافل الاجتماعي .
هذا وقد تم دعوة الحاج الشاكري لحضور الاجتماع المزمع عقده يوم الخميس القادم مع عدد من رؤساء المبرات ، والذي دعت اليه هذه الجمعية لوضع الية عمل المبرات العراقية وذلك للاستفادة من خبرته في هذا المجال .

الشاكري يساهم بالتبرع لمشروع خيري

كما قام الحاج عبد الصاحب الشاكري بزيارة لمقر (جمعية حماية السكان من التلوث البيئي) في منطقة الكريعات لتقديم التعازي بوفاة رئيس الجمعية المغفور له الحاج (عبد الامير عبد الله الجبوري)، وذلك عصر يوم الخميس 2010/4/8.
بعد تقديم العزاء لاعضاء الهيئة الادارية ، حضر اولاد المغفور له الى مقر الجمعية، حيث شكروا الحاج الشاكري على هذه الالتفاتة الكريمة وتجشمه عناء

الطريق ، بعدها تم التداول حول شؤون الجمعية بعد وفاة رئيسها، واستمعوا الى ملاحظات الحاج الشاكري بضرورة الاستمرار بالعمل وتجاوز كافة الصعاب، وتعهده بتقديم الدعم المطلوب كالسابق .

لقد ابدى اعضاءها استعدادهم للاستمرار بنفس النهج الذي سار عليه المرحوم والسعي لان يكون ما يقدمونه من خدمات هو عمل خيري على روحه وعلى نفس المنوال السابق . بعدها اطلع الحاج الشاكري على مشروع انشاء مركز ثقافي اجتماعي على الارض التي يوجد فيها مقر الجمعية يقدم خدماته في مجالات التكافل الاجتماعي لأبناء المنطقة والذي تمت المباشرة فيه اثناء فترة المغفور له ، وشاهد مراحل البناء التي وصل اليها هذا المشروع، وقد تبرع بمبلغ (ثلاثة ملايين دينار) كمساهمة في هذا العمل الخيري وتقديم المزيد ، حيث كان لهذه المبادرة اكبر الاثر الحسن لدى اعضاء الجمعية وذويه والذين ابتذلوا للباري عز وجل ان يسدد خطاه ويمكنه من عمل الخير وودعوه بمثل ما استقبل به من حفاوة وتكريم .

درع معهد الرحمن للحاج الشاكري

قام الحاج عبد الصاحب الشاكري (رئيس رابطة المبرات العراقية) اثناء زيارته لبغداد بزيارة لـ (معهد الرحمن التخصصي لرعاية التوحد واضطراب النطق) وذلك صباح يوم الخميس 2010/4/8 برفقة اعضاء مكتب الرابطة في بغداد ، وقد كان في استقباله السيدة (نبراس سعدون) رئيس المعهد حيث قدمت له شرحا مفصلا عن طبيعة عمل المعهد (والذي هو ضمن معاهد قلة متخصصة في مجال رعاية التوحد في العراق) ، والصعوبات التي تواجه عمله في ظل ظروف العاصمة، وطبيعة الاطفال الذين يهتم بهم المعهد ، بدوره ابدى الحاج الشاكري ملاحظاته عن الوسائل التي بالامكان استخدامها لتطوير الية عمل المعهد ، ومنها الاستعانة بوسائل الاتصال الحديثة والانفتاح على العالم والاستفادة من خبرات الدول التي سبقت العراق في هذا المجال .

لقد ابدى الحاج الشاكري استعداد الرابطة لتذليل كافة الصعوبات الفنية التي تواجه عمل المعهد من خلال توفير اجهزة اتصال حديثة وبعض الوسائل التي تسهل من عمل العاملين، وطلب من رئيس المعهد اعداد قائمة بما هو مطلوب في سبيل ذلك لغرض دراسته وتقديم ما يمكن تقديمه .

بعدها قام بجولة تفقدية لصفوف المعهد، وزار الصفوف والطلبة واطلع على حالة المتوحدين عن كثب من خلال شرح لكل حالة قدمتها المشرفات، واطلع عن كثب على الخدمات التي يقدمها المعهد ، واثنى على ادارة المعهد والعاملين فيه وعلى الجهود الحقيقية التي يبذلونها في سبيل التخفيف من معاناة ذوي المتوحدين والتأهيل الحقيقي لهم

هذا وقد قامت رئيس المعهد بتقديم (درع المعهد) تثمينا لما يقوم به الحاج الشاكري ومن خلال رابطة المبرات من تقديم دعم حقيق للمعهد منذ عام 2008 والذي مكنه كما اشارت رئيسة المعهد في كلمتها من تمكين المعهد من انجاز المهام التي من اجلها قد تم انشاءه.

الاخذ بيد المعوقين.. أفكار بسيطة لإعادة تأهيلهم الى الحياة ثانية

قراءة – سعد صاحب– الصباح

(الاخذ بيد المعوقين) كتاب من اصدارات الثقافة العائلية ،وهي سلسلة بحوث اجتماعية، من تأليف الكاتبين ماري سويتزر، وهوار دراسل، وترجمة اللواء سيد عبد الحميد مرسي مدير مشروع تطوير وسائل التأهيل الاجتماعي في مصر، وهذه السلسلة مجموعة مهمة من الكتيبات قام بتأليفها نخبة ممتازة من علماء النفس والطب والاجتماع في اميركا، تهدف الى تزويد الانسان بثقافة اجتماعية تنير له الطريق لكي يعيش حياة اقتصادية واجتماعية سليمة سوية، ولكي يستطيع ان يتخذ مع زوجته وابنائه واصحابه اسلوبا في المعاشرة والمعاملة، يضفي على حياته وحياتهم سعادة اشمل وهناء اكبر.

التحرر من كرسي الاعاقة

شاهد كل منا خلال طفولته وشبابه ورشده ،شخصا ما وقع فريسه لمرض خطير او اصابة مقعدة، واحيانا ما نذكر هؤلاء على انهم حبيسو المستشفيات، وبعضهم بذل بعض المحاولات للحصول على عمل عابر لفترة من الوقت، وهناك الكثير ممن يختفون من يوميات حياتنا ويلتحقون بهذا الجيش الجرار من المقعدين الذين يملؤون مشافي الامراض المزمنة والمستعصية، او يحتلون غرف النوم الخلفية بالمنازل ليختفوا عن العيان في مؤسسات التخلف العقلي ودور النقاهة ومؤسسة رعاية المسنين وغير ذلك من اوجه رعاية الفقراء والمعاقين ، ويشكل هؤلاء الضحايا من ذوي العاهات، الملايين من المعاقين في العالم رجالا ونساء وبالامكان تأهيلهم واعادتهم افرادا منتجين ونافعين للمجتمع، ولا يدرك احد عددهم الحقيقي او ما يعانونه من الألم، ولكن مع تقديم الخدمات الملائمة لهم يستطيع الآلاف منهم

ان يتحرروا من كراسيهم المتحركة ويحققوا احلامهم المؤجلة ويبدؤوا في استقبال الحياة بأحلى صورها.

من هم المعاقون؟

يجيب الكتاب في فصل من فصوله عن تعريف المعاقين ؟ بأنهم جيرانك في الانسانية ،ولا يمكن تمييزهم لمجموعة اوفئة من عمر معين فهم يضمون تحت لوائهم الاطفال والشباب والمسنين، اذ ان العجز يضرب ضربته في الوقت الذي يشاء. وكان بعض المعاقين قبل حصول واقعة اعاقتهم ،يعمل بالاعمال الكتابية و في المجال الصناعي، وغيرهم في الحقول او

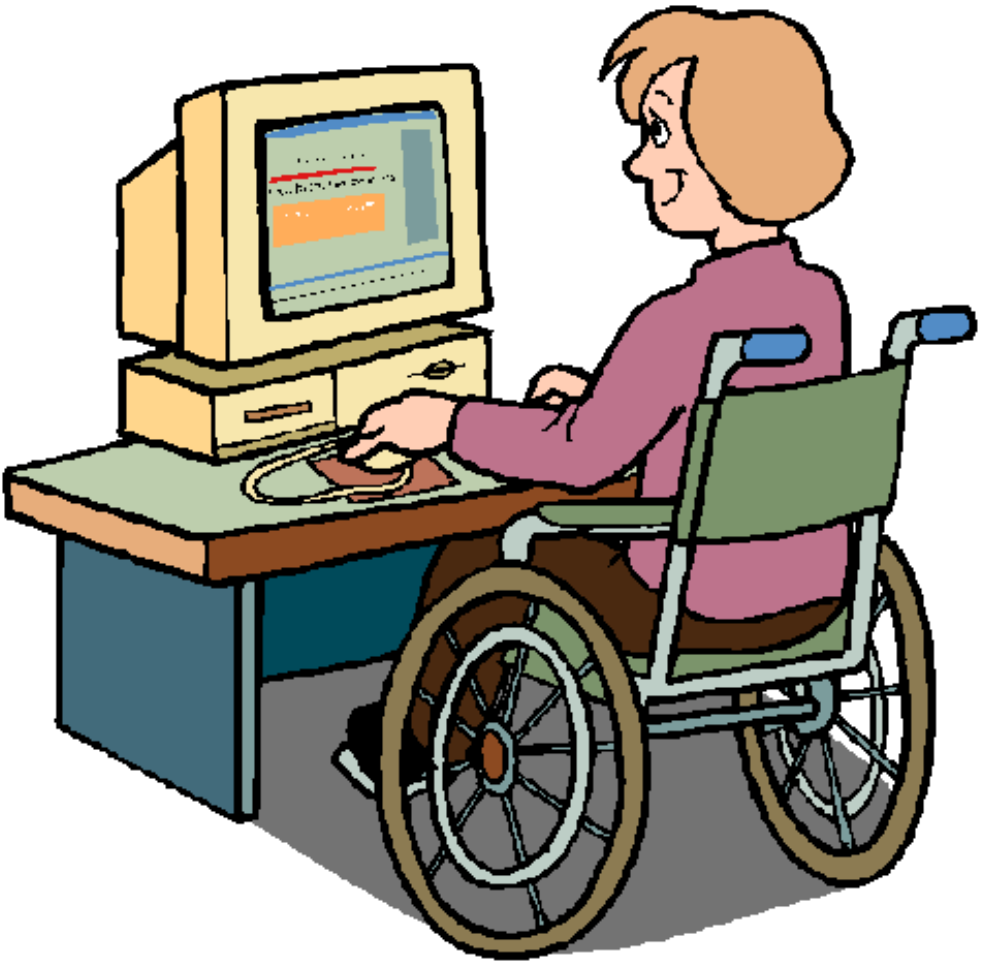

في الاعمال الميكانيكية او ربات منازل، والبعض منهم تعوق منذ الطفولة ولم تتح له فرصة العمل على الاطلاق، والبعض الاخر اصيبوا في المعارك، وهناك خريجو الجامعات والمدارس العامة، والعمال والموظفون والنابهون والمتخلفون عقليا وبعضهم ضحايا الحوادث

والاخرون صرعتهم العلل والامراض كما هناك من ولدوا بعجزهم اي بعجز خلقي، وهم يختلفون في قدراتهم ومستوى طموحهم، وان فئة المعاقين تمثل قطاعا من الشعب، والفرق الوحيد هو ان القدر غير المتوقع اختارهم ليحملوا عبء هذا العوق، وللاسف اغلبهم لا يحصل على الخدمات التي تعينهم على استعادة طاقاتهم

البدنية والعيش بكرامة وحد ادنى من السعادة التي يعيشها اقرانهم من البشر السليمين.

الأمهات المعاقات

يكرس الكاتبان فصلا خاصاً بعجز النساء ، والذي يترك عبئا ثقيلا بالنسبة لعوائلهن، نجد مثلا ان عجز الزوجة او الام يترك اثرا مأساويا على اوضاع العائلة واستقرارها ، ورغم ان حالات العاهات والاعاقة تنتشر بنفس الشدة والقوة والتكاليف فيما بين النساء كما هي بين الرجال. لكن من شأن قصور او عجز زوجة او ام بادارة شؤون منزلها ورعاية ابنائها تدمر حياة اسرة بكاملها بخلاف اصابة الزوج فالامر يكون اهون من ذلك بكثير كما تبرهن التجارب الحياتية وقصص المعاقين في العالم ، اذ احتمال يؤدي عجز الام الى جنوح الاطفال واستهلاك موارد الزوج كنوع من الصعوبات الملحوظة ، وتبدو الحال بالنسبة للكثير من النساء اللائي تقع عليهن المسؤولية المزدوجة كأمهات وعاملات اصعب بكثير ، وتمثل الامهات نسبة كثيرة من العائلات الوحيدات لاسرهن وفي مثل هذه الجماعة نلاحظ من شأن اي عجز ينشأ عن حادث او مرض ان يدمر حياة العائلة، ويضيف حالات جديدة لقائمة المصروفات التي تصرف من الميزانية المحدودة الدخل، وخاصة في البلدان التي لا تهتم كثير بأعانات المعاقين من شبكات الحماية او الرعاية وبرامج اعادة التاهيل النفسي لمعاقين نساءا ورجالا.

الاعاقة في المنازل

من الضروري اعداد البرامج التي تساعد على تعديل الادوات المنزلية والاجهزة المستخدمة بها حتى تلائم حالة الزوجة المعاقة، كما انه يلزم توفير البرامج التدريبية التي تساعد على تعليمها الوسائل البسيطة والحديثة لانجاز الاعمال المنزلية. وهنا يأتي السؤال المهم: هل ذلك ممكن عمليا ؟

يجيب المؤلفان ان ذلك ممكن ، والعجيب في الامر انه لم يبذل الكثير لتحقيق ذلك

حتى الان، واذا استطاع المهندسون الذين يعملون بدراسة الوقت والحركة وخبراء الانتاج وغيرهم ان يدخلوا التعديلات اللازمة على الاجهزة والوسائل الصناعية بحيث تلائم العامل المعاق ليستمر باداء عمله بكفاية، فلم لا يعملون نفس الشيء بالنسبة للمطبخ التي تقضي المرأة المعاقة اغلب وقتها فيه. واذا كان من يعانون عجزا شديدا يستطيعون ان يتعلموا الوسائل الجديدة لانجاز اعمالهم الاساسية وحاجاتهم اليومية من حيث ارتداء الملابس والاستحمام وتناول الطعام فلم لا يعمل نفس الشيء بالنسبة لانجاز الواجبات المنزلية ؟

درس بسيط

في السنوات الاخيرة قام معهد العلاج الطبي الطبيعي والتاهيل في اميركا بعمل بحثي يختص بمشكلات الزوجات المعاقات، ونشأ هذا المشروع نتيجة لاهتمام الكثير من الهيئات المعنية بهذا الموضوع! واشار البحث الى ان العديد من النساء اللواتي يستخدمن الكراسي المتحركة والعكازات، يستطعن بعد اجراء تعديل طفيف في المواد والادوات المنزلية ان يزاولن اعمالهن المنزلية باستمرار، ويستطيع الزوج القيام بالكثير من ذلك اذ منح جزءاً من وقته لاسرته مع افتراض انه يدرك من الواجب مساعدة زوجته، يعطي هذا الكتيب درسا عمليا وبسيطا في موائمة مقتضيات المنزل واحتياجاته مع امكانيات ربة المنزل. .

نوعان من التوافق

لا يمكن تحقيق اهداف التاهيل الا عن طريق وضع خطة تتضمن المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية التي لها اثرها في تكوين شخصية الفرد، وما يساعدنا على تنظيم استجاباتنا الانفعالية واتجاهاتنا نحو المرضى ادراكنا بان المريض الراشد يجد نفسه مضطراً للقيام بنوعين من التوافق اولاً: عليه ان يكيف نفسه بالنسبة لنواحي القصور الواقعية والتعديلات التي يجب ان تدخل على حياته، كما تحتم ذلك ناحية اصابته وعجزه، ثانياً: يضطر المعاق الى تعديل صورة جسمه ومفهومه عن ذاته وعلاقاته بالاخرين وعمله بما يتلاءم مع طبيعة العجز ومداه، ولا ننسى هناك اربعة اشياء يحيا بها الناس هي: العمل،اللعب،الحب،والعبادة، وقد تعوق الاصابة البدنية الشخص وتمنعه من مزاولة احد هذه الاشياء.

الامور الاساسية التي ينبغي على أمناء الجمعيات الاطلاع عليها ومعرفتها

الجزء الأول:
من هو الأمين ومن هم الأمناء في الجمعية او المنظمة غير الحكومية؟

الجمعيات او المنظمات غير الحكومية هي منظمات تأسست وانشئت لصالح المنفعة العامة للمجتمع. وطالما انها(المنظمات) تتمتع بحق الحصول على التبرعات والهبات والمنح فإن لها الحق في بعض الاحيان المتاجرة لأجل الحصول على الارباح، وعليها ان تستخدم مثل هذه الارباح لاغراض الجمعية طبعا.

بعض المنظمات غير الحكومية تتأسس لاجل ان تقوم بتقديم المساعدة والارشاد والدعم والمنح الى الناس بشكل مباشر وفي مختلف الحقول، مثلا تقدم مساعدات

للعجزة او لاصحاب الاحتياجات الطبية.
والجمعيات ايضا تتأسس بغرض القيام بالابحاث والدراسات والتدريب والتعليم او تقوم بالتركيز على المناطق الاكثر حرمانا. لكن بعض الجمعيات والمنظمات انما تقوم لتقديم الدعم والمساندة للجمعيات الاخرى من خلال تقديم التمويل وبعض المساعدات والخدمات الاخرى. وهي تعمل كجمعية (مظلة).
معظم الجمعيات تكون منظمات محلية صغيرة، لكن بعضها يعمل على صعيد القطر وبعضها الآخر يعمل على مستوى العالم. والجمعيات تحصل على مواردها المالية عبر طرق مختلفة، مثل التبرعات من الناس او اجور الخدمات التي تقدمها او من

خلال المنح التي تقدمها الحكومات والجهات المانحة.
ادوار ومسؤوليات أمناء الجمعية
امناء الجمعية هم الاشخاص الذين يعملون ضمن مجلس ادارة الجمعية. وهؤلاء يطلق عليهم تسمية الأمناء او مديرو الجمعية او اعضاء الهيئة او اللجنة الادارية.
ان امناء الجمعية الخيرية هم المسؤولون عن الاشراف والادارة العامة لادارة الجمعية. وان ادوارهم ومسؤولياتهم موجزة في الصفحة القادمة. هذا وأن معظم

الامناء يعملون كمتطوعين ولا يتقاضون أجرا لخدماتهم التي يقدمونها.
وان أمناء الجمعية ينحدرون من كل مسارب الحياة وهم متحدون من خلال رغباتهم في تحقيق التغيير الايجابي في المجتمع. جميع الاشخاص مؤهلون ليصبحوا من الأمناء. وان عمل الامناء ينبغي ان يكون قيما وممتعا وفرصة لخدمة المجتمع بالاضافة الى تعلم مهارات جديدة.

مسؤوليات دائرة المنظمات غير الحكومية

من المفترض ان مسؤوليات دائرة المنظمات غير الحكومية ينبغي ان تتمحور حول العمل عن كثب مع الجمعيات الخيرية لضمان كون عملها محسوبا ومقدرا وانه يسير وفق المتطلبات القانونية وذلك لكسب ثقة الناس. معظم الجمعيات الخيرية يجب ان تسجل مع مفوضية الجمعيات الخيرية.

ان دائرة المنظمات غير الحكومية تقوم بتقديم خدمات ارشادية واستشارية متنوعة للجمعيات وامنائها، وتستطيع غالبا المساعدة في حل مشكلاتهم.

تقديم حول هذا الدليل:

غالبا ما تثار اسئلة لشرح ماذا يتوقع من الامناء عمله. لتصبح أمينا في جمعية يتطلب منك الوقت والادراك والجهد بالاضافة الى الفرصة القيمة لخدمة المجتمع وتطوير المهارات الخاصة. وهذا الدليل يجيب على بعض الاسئلة الشائعة ويشرح عن بعض واجبات الامناء.

نطاق هذا التوجيه:

ان هذا الدليل يغطي عدة مناطق حول عمل الجمعيات وامنائها. بعض العناوين معقدة وترجع الى قوانين وانظمة مختلفة بناء على نوعية الجمعية. لهذا ينبغي عليكم عدم الاعتماد على هذا الدليل اذا ما رغبتم

في الحصول على الدقة والشروح الوافية فيما يخص الامور القانونية التي تؤثر على جمعياتكم. ان هذا الدليل يزودكم بمقدمات ووجهات نظر عامة، ويؤشر على خطوط عريضة في وقت ربما تحتاجون فيه الى مزيد من الاستشارة من دائرة المنظمات غير الحكومية او مستشاري الجمعية القانونيين.

ملاحظة هامة: بالنسبة للجمعيات الخيرية المسجلة في المملكة المتحدة يرجى مراجعة الرابط التالي للحصول على المعلومات والبيانات والاستشارة الدقيقة فيما يخص النقاط المذكورة في هذا الدليل:

https://www.charitycommission.gov.uk/publications/cc3.aspx

لمحة عن واجبات الامناء

هذا القسم يلخص الواجبات والمسؤوليات الاساسية للامناء في الجمعية الخيرية. ومرة اخرى فإن ذلك لا يعد وثيقة قانونية.

ما يجب ان يمتثل به الأمناء:

- التأكد من ان الجمعية تتطابق مع قانون الجمعيات، ومع متطلبات دائرة

المنظمات غير الحكومية كمنظم، بالخصوص التأكد من قيام الجمعية باعداد التقارير حول منجزاتها والدخل السنوي والحسابات المطلوبة حسب القانون.

- التأكد من أن الجمعية لا تخرق اي من المتطلبات او الانظمة في اوراقها الرسمية والمحافظة على بقائها صحيحة وفق اغراضها الخيرية والاهداف التي تأسست لاجلها.

- تتطابق مع المتطلبات التشريعية والانظمة الاخرى(في حال وجودها) والتي ستتحكم بانشطة الجمعية.

- العمل بنزاهة وامانة، وتجنب المصالح الشخصية او الاستخدام السيء لأموال وعقارات الجمعية.

على الامناء اتخاذ واجب الحيطة والحذر:

- التأكد من بقاء واستمرار قدرة الجمعية على السداد.

- استخدام الاموال والموجودات الخيرية بشكل معقول، وفقط لأجل الاغراض المتعلقة باهداف الجمعية.

- تجنب النشاطات التي ربما تعرض اموال وموجودات الجمعية للخطر.

- اتخاذ احتياطات خاصة عند استثمار اموال الجمعية او استعارة الاموال لاستخدامات الجمعية.

- اتخاذ احتياطات ومهارات معقولة في عمل الامناء، مستخدمين مهاراتهم الخاصة وتجاربهم كما ينبغي للتأكد من ان الجمعية تسير بشكل سليم وفعال.

- مع الاخذ بعين الاعتبار اللجوء لأخذ ارشاد من اصحاب الاختصاص حول جميع الامور عندما يكون هناك احتمال وقوع خطر مادي للجمعية، او ربما عند خرق الامناء لواجباتهم.

ماذا لو سارت الامور على غير ما يرام؟

ان دائرة المنظمات غير الحكومية ستقدم المعلومات والارشادات للجمعيات حول المتطلبات القانونية من جهة وتقديم افضل التجارب لمساعدة الامناء من اجل ان يعملوا بشكل فعال قدر الامكان، ولتجنب وقوع المشكلات من جهة اخرى. وفي بعض الحالات، عندما تكون هناك مشكلات جدية قد حدثت، سيكون للدائرة نفوذها الواسع للتدخل من اجل تعديل الخطأ.

والامناء ربما يكونون ايضا مسؤولين عن اي ديون او خسارات تواجهها الجمعية

نتيجة لذلك. وكل ذلك يعتمد على الحالات ونوعية الوثائق الرسمية للجمعية. وعلى اي حال، المسؤولية الشخصية لمثل هذا النوع ستكون نادرة، والامناء الذين يكونون قد اتبعوا المتطلبات الواردة في هذه الصفحات وغيرها سيكونون بشكل عام محميين.

مسؤوليات الأمناء:

امناء الجمعية هم اولئك الذين يعملون في الهيئة الادارية للجمعية. وهؤلاء ربما يعرفون كأمناء او مدراء او اعضاء هيئة او الحكام او اعضاء اللجنة. لكن مهامهم وواجباتهم ستكون واحدة رغم اختلاف التعريفات.

ويجب على الامناء قبول المسؤولية النهائية لادارة شؤون الجمعية والتأكد من جريانها بشكل جيد وتلبية احتياجات الجمعية التي من اجلها انشئت وقامت.

ماذا ينبغي ان اقوم به قبل ان اصبح أمينا؟

عليك ان تأخذ بكل الخطوات المعقولة، للتعرف على الجمعية بما تستطيع، وعما يتوقع منك عمله كأمين.

تفصيل:

ان تكتشف الاكثر: قبل ان تصبح امينا، ينبغي عليك ان تكتشف، بالقدر الذي تستطيع، حول الجمعية وماذا يعني ان تصبح أمينا. مثلا، لايجاد جمعية اكبر، نحن ننصحك لتقرأ التقرير السنوي والسياسات الهامة والحسابات السنوية بالاضافة الى لقائك بالامناء والموظفون الكبار الموجودون، وربما بعض الناس المستفيدين من عمل الجمعية. بعض الجمعيات ربما تدعوك للحضور الى اجتماعات الامناء كمراقب قبل انضمامك بشكل رسمي. وربما تجد في نفسك الرغبة للبحث عن التدريب والدعم الذي تقدمه الجمعية لأمنائها.

لا احد يشعر بهن.. أمهات الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة يدفعن الثمن..!!

إعداد: سناء طباني

شبكة النبأ: شاهدتها تمشي تسرح بخيالها موجودة وغير موجودة تتكلم وفكرها بعيد تنظر للناس ولا تحدد نظرها لشيء بعينه تسير بسرعة للعودة للمنزل وكان الذي ينتظرها هناك لا يحتمل التأخير، تملكتني الرغبة لمعرفة ما يدور بخاطرها، أحببتُ أن اعرفها أكثر اقتربت منها وسألتها بخجل عن سبب حزنها وشرودها ؟ أجابتني بحسرة تعصر قلبها «ابني حبيبي كل ما املك هو سبب همي وحزني» فقلت لها بفضول «هل أزعجك؟ هل أساء معاملتك؟ هل أخطأ في حقك؟».. أجابتني «لا ولكن كنت أتمنى أن يفعل ذلك فانا أم وسأغفر له خطاياه».

فزادت عندي الرغبة بالسؤال وقلت لها «إذن هو المرض؟» أجابت بحسرة «انه موجود وغير موجود يعيش ولا يأخذ شيء من الحياة لم يعش لحظة الحزن ولا الفرح، هائم بعالم لا نعرف له حدود شارد لا يتكلم وان تكلم لا نميز كلامه نطعمه وهو لا يحس بالجوع ونتوقف عن إطعامه وهو لا يحس بالشبع»..!

فقلت لها «هل هذا لغز؟؟» قالت «لقد كُتبتُ عليه الوحدة، لا صديق له، ولا حبيبة وليس له غدٍ يعيش لاجله، و حزني يكبر كل يوم عندما أرى ولدي يتقدم به العمر وتكثر احتياجاته وأنا تقلّ قدرتي على العمل»..

فأدركتُ ما تتكلم عنه، إنها مأساة وجود إنسان من ذوي الاحتياجات الخاصة في الأسرة مصاب بالشلل الدماغي.. عندها أحسستُ بحجم مسؤوليتها و سبب شرودها وحزنها وألمها.

المليون ونصف المليون مصاب في العراق..!

مصطلح (ذوي الاحتياجات الخاصة) يشمل (الأشخاص الذين يعانون من حالات ضعف معينة تزيد من مستوى الاعتمادية لديهم وتحد من قدرتهم أو تمنعهم من القيام بالوظائف المتوقعة ممن هم في مثل عمرهم بشكل مستقل).

تقدر نسبتهم بحوالي 10% من سكان العالم 80% منهم يعيشون في دولنا دول العالم الثالث.

وقد تعتبر ظاهرة ذوي الاحتياجات الخاصة أو ما يعرف بـ (المعاق) سابقا، واحدة من جملة المشاكل التي يعاني منها مجتمعنا العراقي إلى الحد الذي وصل عددهم إلى أكثر من المليون ونصف المليون مصاب، حيث يحتل العراق مركزا متقدما جدا بين دول العالم ولعله من أكثر البلدان في العالم الذي تتزايد فيه معدلات الإصابة بشكل يومي و كبير..

ففي كل صباح يتحول العديد من الأصحاء إلى معاقين وهذا يبين حجم المأساة التي يمر بها العراق من جراء الحروب وأعمال العنف والتفجيرات اليومية، وكذلك الألغام الأرضية المعرضة للانفجار والتي تقدر بحوالي 25 مليون لغم زرعت في أراضيه أي بواقع لغم لكل عراقي تقريبا بدل قطعة ارض سكنية أو دار لكل عراقي.

مؤشرات نجاح أي دولة في العالم يقاس بحجم الاهتمام الذي توليه لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، ومدى قدراتها على إدماجهم فيه، وقد لوحظ زيادة الاهتمام العالم بأجمعه بهذه المسألة واعتبارها احد أهم المسائل الاجتماعية التي تستوجب

المواجهة والمعالجة الفعالة للوقاية.
إلا أن الحال لدينا يبدو أنه مختلف، وذلك بعد اكتشاف صور الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في دار الحنان لرعاية الأيتام و الذي تم في العاشر من يونيو/حزيران 2007 حيث عُثر على 24 صبياً، تتراوح أعمارهم بين سن الثالثة والخامسة عشر، أطفال من هياكل عظمية، عارية، مربوطة على الأرض إلى أسرتها وهم عراة، وأيضا فان بعض الأطفال، كان لا يقوى على الوقوف بسبب سوء التغذية في حين إن مخزن الملجأ للدار كان مكدساً بالأطعمة والألبسة التي كان يمكن استخدامها لإعانة الأطفال في الملجأ، وهذا يعد دليلا على الإهمال الذي تعانيه هذه الشريحة من المجتمع في العراق من قبل الجهات المسئولة عنهم، ولعل مسالة العناية بذوي الاحتياجات الخاصة تعتبر من المسائل التي تدخل في صميم حياة أي أسرة لديها إصابة وهي ليست بالأمر السهل، فهو يحتاج إلى جهد وعناية خاصة ومقدار الجهد يعتمد على نوع الإصابة والتي تختلف من حالة لأخرى.
والسؤال الذي يفرض نفسه هو هل مسؤولية العناية بذوي الاحتياجات الخاصة هي من مسؤولية الأسرة أم الدولة؟ حيث إن القانون العراقي رقم 126 لسنة 1980، نص في مادته 45 على أنه: (لكل معوق حق التأهيل والرعاية، وتؤدي الدولة هذه الخدمات دون مقابل).
عائلة واحدة وثلاث مصابين إصابة بالشلل الدماغي..!!
لقد التقيتُ بإحدى الأسر التي لديها ثلاث حالات إصابة بالشلل الدماغي و هم الابن الأول (ماهر تولد 1973) مصاب بتخلف عقلي شديد مع نوبات صرع متكررة وعاجز كليا والابنة الثانية (هبه تولد 1989) مصابة بتخلف عقلي شديد مع شلل رباعي وعاجزة كليا والابنة الثالثة (سهى تولد 1992) مصابة بتخلف عقلي شديد مع شلل رباعي وعاجزة كليا أيضا وذلك حسب التقارير الطبية التي شخصت حالتهم.
قمتُ بطرح عدد من الأسئلة لمعرفة مدى صعوبة القيام بهذا العمل في حالة عدم توفر مراكز متخصصة لرعاية المصابين أو دور لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل الدولة.
حول اللحظات الأولى لسماع الأم إن طفلها سيكون من ذوي الاحتياجات الخاصة، قالت: «لقد كنت سعيدة جدا إثناء ولادة طفلي الأول وكذلك العائلة، واخترنا له

الاسم وكل شيء فكرنا به إلاّ أن يكون طفلي يشبه هؤلاء الأطفال الذين كنا نشاهدهم يتجولون أحيانا في الطرقات ويلفتون الأنظار، لقد كانت لحظات قاسية جدا وصعبة على الأم إن تتقبل هذه المشاعر فهي بين الرفض لقبول الواقع وبين عاطفتي كأم وهو طفلي جزء مني وبحاجة إلى حناني وعطفي، عانيت كثيراً لتقبّل الواقع والتكيف مع الوضع الجديد والتعامل معه، وقد كانت عاطفة الأمومة اقوي من أي شيء أخر، فضممته إلى صدري وقلت هذا هو قدري، ولكن تكررت نفس الحالة ونفس المعانات عند ولادته شقيقتيه، وهنا أصبحت الأمور أكثر صعوبة بوجد ثلاث أشخاص بحاجة إلى نفس الرعاية والمتابعة والاهتمام وقد تكون أكثر لإحداهن، فهي طريحة الفراش لا تقوى على أي شيء».

ابنتي تنازلت عن حقها بالزواج لأجل رعاية أشقائها..!!

وفيما إذا كانت الأم هي من تتولى العناية بهم وعن دور الأسرة قالت «الأب أيضا يؤدي نفس دوري إن مرضتُ أو اضطررتُ للغياب عن المنزل فهو يعلم جميع

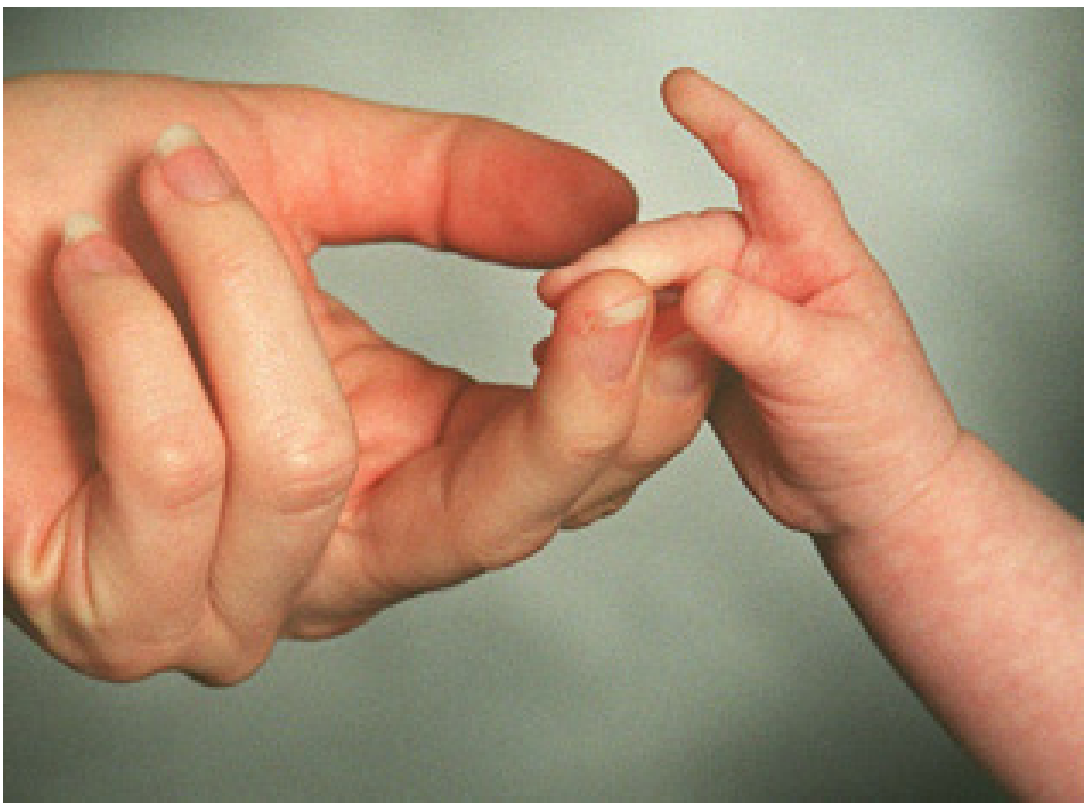

احتياجاتهم، وأيضا هنالك الأخ والأخت، لقد ضحت الأسرة كلها براحتها في سبيل الاعتناء بهم، فليس من السهولة القيام بهذا العمل بمفردي، لقد فقدنا أشياء كثيرة بسبب الإصابة، فابنتي مثلا تنازلت عن حقها بالزواج لأنها تعلم ظروفنا ومقدار الجهد الذي نبذله في سبيلهم، لذلك فضلت وأيضا اضطرت للبقاء بجانبي ومساعدتهم»..

وعن إحساس المصاب عند مداعبة الأم له وإعطاءه حنان الأمومة وهل يتفاعل

مع إحساسها ومشاعرها وهل يميزها من غيرها من النساء أم لا، قالت «إنهم يحسون بعاطفتي ويتفاعلون معها وقد تكون عاطفتهم أقوى من الناس العاديين، وليس أنا فقط من يبادلونه الحب، هنالك الأب أيضا، فهم متعلقون به جدا، وكذلك الأشقاء، والمصابون يسألون عن أي فرد إن غاب عن البيت ولو بالإشارات، مع أنه لا نطق لهم ولا ذاكرة»..

وبخصوص الكيفية التي تنظر الاسرة لواقعها، وهل هي حكمة الله أم قدر مفروض على الأسرة، قالت «الاثنان معا، إنها حكمة الله ونحن نرضى بذلك، وأيضا هذا هو واقع الحال يجب أن نتلاءم معه ونتعاون عائليا لمساعدتهم فهم لا ذنب لهم بذلك».

نتمنى من الغرباء تقدير موقفنا وموقف أبناءنا

وفيما إذا كانوا يخجلون من إصابات أبنائهم وهل يحاولون إخفائهم عن عيون الآخرين، قالت «لا نخجل أبدا من وضعهم، ولكن أحيانا نسمع كلمات تؤذي مشاعرنا مثل (حرام ماذا بهم) (لماذا هم هكذا) (ماذا فعلتي أنتِ أو والدهم لكي ترزقون هكذا أطفال) وغيرها مما نضطر إلى إبعادهم لنتجنب تلك العبارات، وأيضا حالتهم الصحية لا تسمح لهم بالاختلاط بالآخرين كثيرا، لعدم مقدرتهم على تسيير أمورهم الشخصية بأنفسهم، و قسم من الناس بكل بساطة يصفونهم بـ (الجنون) ونحن لا نقبل أن نعرضهم لمثل هذه المواقف.. نحن نفهم إن مَن هُم بعمر ابني وهو تولد 1973 هم الآن رجال متزوجين ويعملون ولهم أطفال، أما ابني فقد حرم من كل شيء، ونحن راضون بذلك، ولكن نتمنى من الغرباء تقدير موقفنا وموقف أبناءنا فهم لا ذنب لهم بذلك».

وفيما إذا كانت الأم تشعر بنوع من الذنب تجاه أطفالها لإنجابها أطفال باحتياجات خاصة، قالت «لا ا بدا، ليس لي ذنب بذلك، فأنا من يدفع ثمن إصاباتهم منذ أكثر من 35 عاما، قد يكون السبب شيء بسيط ونحن لم نحتسب له، لقد تزوجتُ من ابن عمي، ويقال إن جزء كبير من سبب الإصابة هي نتيجة ذلك، ولكننا لم نفكر بذلك عند الارتباط، ونعتقد إن القدر له دور أحيانا في ذلك».

وعن اشد المواقف إيلاماً لها كأم وعن أكثر موقف أحزنها، قالت «إننا أسرة لنا مشاغلنا وأمورنا اليومية، يحدث أحيانا أن انشغل بأمور أخرى غير أبنائي المصابين، مثل الأعمال المنزلية فأعود و أجد احدهم قد سقط على الأرض وأصيب بجروح عديدة ونزف دموي فأساعده على النهوض وأنظف جرحه وأضمده فألوم نفسي على ذلك لكوني قد أهملته قليلا، أما هو فلا يشعر بشيء. وأحيانا عندما أرى آخرين في مثل عمرهم سالمين أصحاء يمارسون حياتهم الطبيعية بكل حرية وبلا احتياج وانأ أبنائي محرومين من كل شيء كالتعليم والعمل، وأيضا لا يستطيعون مساعدة والدهم في تمشية أمورنا المعاشية، وآنذاك أشعر بيني وبين نفسي بإحباط مدمر وقاتل»..

طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة أفضل من عدم وجود طفل..!

وفيما إذا كانت تفضل أن يكون لها طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة أو أن لا يرزقهم الله بأطفال، قالت «بالتأكيد وجود أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة أفضل بكثير من عدم أنجاب أطفال مهما كان وضعهم، أنا أحب أطفالي بشكل كبير جدا، رغم إنني أعاني كثيرا، ولكن الأهم لدي أطفال اعتني بهم، كما إننا لا ننظر إليهم كمصابين فقط، بل انتم أو المجتمع تتعاملون معهم هكذا، إنهم أبناءي ولا فرق بينهم وبين أبناءي الأصحاء، لقد تعودنا على وضعهم وعلى أصابتهم وأيضا على انشغالنا بهم كل الوقت وليس كل أطفالي مصابين أنها نعمة أيضا يجب أن لا أنكرها».

متابعة خاصة للفتاة ذات الاحتياجات الخاصة بعد البلوغ..!

وعن الاختلاف في تربية الفتاة ذات الاحتياجات الخاصة عن الشاب، قالت «بصراحة، بعد بلوغ الفتاة تصبح العناية بها أصعب بكثير، وتحتاج إلى رعاية خاصة ومتابعة خاصة، بالإضافة إلى المتابعة اليومية لها، ينبغي الحفاظ عليها ومراقبتها، كونها لا تعرف ما هو المسموح به من غير المسموح ولا تجيد معرفة حدود التعامل مع الآخرين، لأنها غير مدركة بالأعراف الاجتماعية السائدة لدينا».

تتساءل:المصابون لا يستحقون معونات شبكة الرعاية الاجتماعية، من يستحقها إذن..؟!

وبخصوص ما حصل من مضاعفة في مسؤولية الأم بوجود ثلاثة أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في حياتها، ختمت ضيفتنا حديثها بالقول «قد لا يخفى على احد الصعوبات التي تواجهها الأسرة إن ظهرت هكذا حالة بها، حيث تتضاعف الصعوبات بوجود أكثر من مصاب، فنحن لنا متاعب عديدة سواء نفسية أو جسدية، ونعمل اليوم بأكمله لتوفير احتياجاتهم والاعتناء بهم، وكذلك مراجعاتنا التي لا نهاية لها للأطباء لحاجتهم اليومية للأدوية ولمحاولة تحسين جزء بسيط من وضعهم ولكن بلا أي نتيجة تذكر، و أود أن أشير لمسالة اجتماعية مهمة حيث إننا محرومون من ابسط المشاركات الاجتماعية التي تقوم بها ألأسر الأخرى، فمثلا لا نستطيع أن نؤدي واجباتنا الاجتماعية مع الأهل والأصدقاء وهذا ينسحب أيضا على الواجبات الدينية، إذ ليس بمقدورنا ممارستها لأنه بكل بساطة لدينا ثلاثة مصابين، أين لهم أن يقضوا احتياجاتهم إن كنا في مكان عام مثلا؟ أن العناية

اليومية بهم من حيث النظافة وإطعامهم بأوقات محددة وبكميات محددة يوميا ولمدة 35 عاما ليس بالأمر اليسير أبدا، إضافة إلى المعاناة من الحالة الاقتصادية حيث, كانت لنا ظروف صعبة جدا أيام الحصار الاقتصادي وقلة الرواتب، وانتهت تلك الظروف وتحسن الوضع، و لكن يبقى لنا عتاب بسيط على شبكة الرعاية الاجتماعية، فقد قمنا بتقديم عدة طلبات ولعدة مرات لغرض شمولهم بالمنح الشهرية المقدمة من قبل الشبكة ويتم رفض جميع الطلبات ولحد الآن بحجة عدم

شمولهم بمنحة شبكة الرعاية الاجتماعية، وانأ أتساءل إذا كان ذوي الاحتياجات الخاصة غير مشمولين مع أنهم عاجزين وبحاجة إلى متابعة طبية مستمرة فمن يكون مشمول؟ هل الأصحاء.. لا اعلم؟»..

الخاتمة..

إنها الأم التي من تمتلك القدرة على كل هذه التضحيات وبلا أي مقابل، وتكون أحاسيسها غرائزها وعاطفة الأمومة هي زادها وقوتها للبدء كل صباح وكأنه

اليوم الأول للاعتناء بهم وتلبية احتياجاتهم.. تمنح كل شيء إلى إنسان لم يساعده القدر حتى على تقدير تضحيتها، ولا يستطيع حتى شكرها بكلمة أو ابتسامة عابرة.. ومع هذا هي راضية بقدرها..

بلا شك إنها تستحق الاحترام والاعتزاز، وأيضا تستحق لقب (الأم المثالية) ليس لجهدها فقط، بل لصبرها ومجالدتها.

ولا اعتقد انه من السهولة أن تنمحي صورة ابنها الشاب المصاب من مخيلة أي شخص يشاهده، والذي كانت وضعيته صعبة جدا على أي إنسان، فما بالكم بوالدته التي لا اعلم مقدار حزنها وهي تراه بهذا العمر وهذه الوضعية..

ختاما لابد من القول، إن المصاب إنسان قد يفقد شيء، ولكنه لم يفقد كل شيء، إذا وجد الاهتمام والرعاية من الأسرة وكذلك المجتمع، فهذا قد يساعده على تجاوز احتياجه وبالتالي الاندماج بالمجتمع، ويجب إن يكون الدور الأهم للدولة لمساعدتهم أولا بتوفير مراكز متخصصة للعناية بذوي الاحتياجات الخاصة ومنهم الشلل الدماغي وتأهيل كوادر مختصة لمساعدتهم وكذلك تخصيص رواتب مناسبة لجميع ذوي الاحتياجات الخاصة الذين ليس لهم القدر ة على العمل لتقليل احتياجهم للعائلة، أما إذا كانت له القدرة على العمل فينبغي توفير فرص العمل له كي يتم تسريع اندماجه بالمجتمع..

وتبقى الاكتشافات الطبية الحديثة واعتماد الوقاية من هذه الإصابات هو الأمل لتجنب أسرة جديدة هذه المتاعب المرعبة..

ISLAMIC TOURISM MEDIA

Islamic Tourism Media

www.islamictourism.com

وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان
رابطة المبرات العراقية
مبرة لخدمة المبرات
هل تحب الإسهام في تبيان أية مشكلة خدمية يعاني منها أبناء منطقتك؟
اذن اضغط هنا وشارك معنا في اكبر حملة تطوعية يشهدها العراق
English
شهادات تقديرية
صفحة البداية
من نحن؟
اتصل بنا
شبكة المبرات
التطوع
التمويل
مؤتمر وزاري لبحث احتياجات العراقيين الصحية في دول الجوار يبدأ اعماله في دمشق
2007/07/30
دمشق 29 /7 (كونا) اعرب السيد الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية لاقليم شرق المتوسط الدكتور حسن الحراثي هنا اليوم عن القلق البالغ ازاء تدهور الأوضاع الأمنية في العراق وتأثيرها السلبي على الصحة...
ماذا نقدم؟
مواقع البر
حقائق وارقام
المقالات
مبرات عراقية
بنك المقترحات
نحاسات استفتائية
تجارب وقصص
اضف مبرتك
التبرع للخير
فيديو
السوق الخيري
على النت
قريبا
يعود ريعه تخصيصا لصالح رعاية الأيتام في العراق
نقدم خدماتنا مجانا لكافة الجمعيات الخيرية العراقية
رابطة المبرات تناشد الحكومة عدم اغفال دور الجمعيات الأهلية لتوفير الخدمات وتشغيل العاطلين
31-07-2007
تخصيص ثلاثة ترليونات دينار لتنمية الأقاليم وتوفير الخدمات
31-07-2007
مقوضية اللاجئين ومنظمة اليونسيف تتفقان غداة مشتركة لإعادة الأطفال العراقيين الى المدارس
31-07-2007
مئون دينار لذوي شهداء الانتخابات
الاتحادات تشقق بريطانيا وتوليات المتحدة لمواجهتها مشكلة النازحين العراقيين
30-07-2007
تشغيل أكثر من 300 ألف عاطل في المحافظات
30-07-2007
خمسة مليارات دولار لتشغيل الشباب العاطل
30-07-2007
تشاطات لسابق الزمن للجمعيات الخيرية في كربلاء: واحدة منها تقيم
سأكتفل يتيما فعل ستكتفل أنت؟
كيف نصنع النجوم؟
للمهتمين بمكافحة الفقر
للمهتمين برعاية المعاقين
للمهتمين برعاية وتوفير العلاج للمرضى
للمهتمين برعاية الأطفال وحمايتهم
للمهتمين برعاية الأيتام